

الفصل الثاني

دور الجامعات فى تنمية المجتمع

المفهوم . الفلسفة . المجالات

أولاً: مبررات الاهتمام بتنمية الجامعة للمجتمع .

- التوجه نحو مجتمع المعرفة .
- ثورة الاتصالات .
- التزايد السكاني السريع.
- الثورة العلمية والتكنولوجية.
- العولمة.

ثانياً: مفهوم الدور .

ثالثاً: فلسفة تنمية المجتمع:

- نشأة وتطور مفهوم تنمية المجتمع.
- أهداف تنمية المجتمع.
- مبادئ تنمية المجتمع.
- أسس تنمية المجتمع.
- مجالات تنمية المجتمع.

رابعاً: وظائف الجامعات الحديثة:

- التعليم.
- البحث العلمي.
- تنمية المجتمع :
- الأنشطة الثقافية .
- الاستشارات .
- البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية .
- تعليم الكبار .
- الانتفاع بالمنشآت الجامعية .

الفصل الثاني

دور الجامعات في تنمية المجتمع

المفهوم – الفلسفة – المجالات

سوف نتناول الدراسة في هذا الفصل، دور الجامعات في تنمية المجتمع ، وذلك من خلال التركيز على المبررات التي دفعت الجامعات الحديثة للاهتمام بتنمية مجتمعاتها ،وعرض لمفهوم الدور ،وفلسفة تنمية المجتمع ،ثم نتناول الدراسة بعد ذلك ،وظائف الجامعات الحديثة مع عرض لأهم مجالات عملها في إطار وظيفتها الثالثة في تنمية المجتمع.

أولاً: مبررات الاهتمام بتنمية الجامعة للمجتمع:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو، إلى الحد الذي جعل عالم اليوم "عالم جديد" يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة^(١).

وبالرغم من أن التغيير هو سنة الحياة، إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة، هو سرعة التغيير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى^(٢). ومن المؤكد أن الدول التي لن تساير هذه التغيرات العالمية، ستواجه أخطار الانهيار، أو الانصهار في بوتقة الدول الأخرى^(٣).

لذلك كان على الجامعة أن تتواكب في حركتها، وما يحدث فيها من نشاط، مع ما يمر به المجتمع الذي تقوم على خدمته، من تغيير وتطور^(٤)، حيث أن هذه التحديات والمتغيرات قد دعت الجامعة للخروج من برجها العاجي، والتخلي عن دورها التقليدي، وأن تتجه نحو تنمية المجتمع في كل الميادين، وبشتى الوسائل والأساليب، وأن تأخذ دورها في قيادة المجتمع وتطويره، وذلك عن اقتناع من الجامعة بأن الخدمة

(١) علي السلمي: " استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي في عصر المعلوماتية والمعرفة " ، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي "التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في

عصر المعلوماتية" من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩ . ص ١١٦

(٢) سوسن عبد الحميد مرسي: مرجع سابق . ص ٢٧٧

(٣) عثمان محمد عثمان رمضان، حزين أحمد حزين: " منظومة تطبيقية لتحسين كفاءة الدراسات العليا " ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا "الدراسات العليا وتحديات القرن الحادي والعشرين" من ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٦ .

ص ٢٨

(٤) عبد السلام عبد الغفار: " دعوة لتطوير التعليم الجامعي " ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد الأول، عالم

الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣ . ص ١٣

العامّة أصبحت من صلب مسؤوليتها وعليها القيام بها، وأن ثقة المجتمع بقدرّة الجامعة على تحمل هذه المسؤولية، والعمل على تسهيل مهمتها الجديدة^(١).

وتقع على الجامعات مسؤولية التصدي لتلك المتغيرات، والمساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع، والتي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التفاعل مع هذه المتغيرات سواء حاضراً أو مستقبلاً.

كما أنه لم يعد دور الجامعة مقتصرًا على مواجهة التحديات والمتغيرات الآتية فقط، بل أمتد إلى الاستشراف والتنبؤ بها في المستقبل، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها، وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرامجها، وإسداد النصح بخصوص كيفية تفاعلي هذه المشكلات^(٢). ومن أهم هذه المتغيرات هي:

(١) التوجه نحو مجتمع المعرفة :

أول هذه المتغيرات العالمية وأخطرهما ظاهرة " تفجر المعرفة". فقد بات معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة، أن القرن العشرين قد شهد تطوراً في المعرفة كما وكيفاً، جعله بالقياس إلى حجم ونوع المعرفة البشرية عبر القرون السابقة عصر المعرفة^(٣).

كذلك وصفت هذه الظاهرة باسم الثورة المعرفية، أو الانفجار المعرفي، وذلك لأن المعرفة تنمو بمتواليّة هندسية، حيث تقصر المدة التي تتضاعف فيها المعرفة. إضافة لذلك فإن معدل تقادم المعرفة أيضاً يتزايد، فالمعارف سرعان ما تتلاشى أهميتها، وصلاحيّتها لتحل محلها معارف جديدة، وتخصصات غير مسبوقه^(٤). كما أنه من المتوقع أن تتضاعف هذه المعرفة خلال السنوات الأولى من هذه الألفية الثالثة، وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية^(٥).

كما أن الانفجار في المعرفة الذي يشهده عالم اليوم في مختلف التخصصات العلمية، والمهنية قد جعل المعارف، والمهارات التي يكتسبها خريجي الجامعات تتقادم بشكل سريع، لذا فقد ظهرت الحاجة إلى تصميم برامج معينة هدفها رفع كفاءة الخريجين العاملين في مختلف الميادين التي تخدمها الجامعة وذلك

(١) سميح أبو مغلي وآخرون: قواعد التدريس في الجامعة، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧. ص ٥٦٦

(٢) فاروق عبده قباية: أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول، القاهرة، دار زهراء الشرق، ١٩٩٧.

ص ٣٨-٣٩

(٣) عبد الفتاح أحمد جلال : مرجع سابق . ص ٢٣

(٤) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق . ص ٤٠

(٥) حسين بشير محمود: " نحو جامعة مفتوحة مصرية " ، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير

التعليم الجامعي "التعليم الجامعي العربي عن بعد: رؤية مستقبلية من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، القاهرة، جامعة

عين شمس، ٢٠٠٢ . ص ٤٠

من خلال مساعدتهم للوقوف على أحدث التطورات العلمية والمهنية، في مجال تخصصاتهم مما ينعكس أثره على أدائهم الوظيفي وكفاءتهم الإنتاجية، إسهاماً في تحقيق متطلبات التنمية^(١).

كذلك يتطلب التغيير السريع، والانفجار المعرفي، ضرورة استحداث برامج تنقيفية في مجالات الأسرة وما يرتبط بها من برامج موجهة للمرأة ورعاية الطفل، والمجتمعات المحلية والمشكلات التي تواجه هذه البيئة، وتحليلها ومحاولة علاجها^(٢).

كما أن هذا التطور المعرفي الذي ساعده التقدم الذي حدث في أساليب وأدوات الحصول على المعرفة، وتخزينها واسترجاعها وتحليلها، كانت له آثاره الخطيرة على المجتمعات، وعلى الجامعة. فعلى قدر المعرفة المتوافرة لدى المجتمعات، تحددت درجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى قدر ما يتوفر للجامعة ومجتمعها في معارف صارت قوة الجامعة، ومن منطلق ذلك صارت المعرفة محور اهتمام الجامعة.

إضافة لذلك لم تعد الجامعة هي المصدر الوحيد للمعرفة، وإنما قامت بجانبها مؤسسات أخرى كثيرة، اهتمت هي أيضاً بتوليد المعرفة والمساهمة في نموها، مما أدى إلى ضرورة توثيق الجامعات علاقاتها مع مصادر المعرفة الأخرى، مثل مراكز البحوث العلمية أو التطبيقية، أو مؤسسات الإنتاج أو الخدمات. وكما حدث نمو في كم المعرفة، تغيرت أيضاً نوعية هذه المعرفة ومجالها، فكان معظم التقدم في الجانب المعرفي لصالح العلوم الطبيعية والتقنية، وقد فرض ذلك كله توجيه اهتمام الجامعة إليها سواء في التدريس، أو البحث العلمي، ودراسة أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية^(٣).

وقد ترتب على ثورة المعرفة وتدفعها بقوة، أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها، العالي^(٤)، حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج، أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال، ووفرة الثروات الطبيعية، حتى وفرة القوى العاملة. والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات، تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع، والخدمات، كما أن قيمتها المضافة، تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائدها من عوامل الإنتاج الأخرى^(٥). ومن هنا تغدو المعرفة في هذا العصر قوة، والقوة أيضاً معرفة^(٦).

(١) سوسن عبد الحميد مرسي: مرجع سابق . ص ٢٧٩

(٢) محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: مرجع سابق . ص ١٥٨

(٣) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق . ص ٤٠-٤١

(٤) أحمد إسماعيل حجي: *التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة. التعليم غير النظامي وتعليم الكبار واللامية*، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣ . ص ٤١

(٥) حامد عمار: *في التنمية البشرية والتعليم المستقبل. رؤية معيارية*، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩ . ص ٩٧-٩٨

(٦) حامد عمار: " تعليم الكبار في سياق الموجة الحضارية الثالثة " ، *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار*، العدد الأول، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ١

كما أنه في ظل هذا النمو السريع والمتلاحق للمعلومات، ستتغير العديد من المفاهيم، كمفهوم الوقت ومفهوم العمل، فالقد حقت ثورة المعلومات والمعرفة استبدال مواد بأخرى أقل تكلفة وتوفيراً في تكاليف النقل والتخزين، وتكاليف الطاقة، وتوفير الوقت والمكان، وأصبحت للمعلومات تفاعلاتها التي أدت إلى التغيير، في كثير من عناصر الإنتاج، وإلى توليد مواد جديدة. وهكذا صارت المعرفة والمعلومات هي الدليل النهائي والمورد الرئيسي، لأي اقتصاد متقدم مما أدى إلى ارتفاع قيمتها.

وبذلك تصبح الجامعات مطالبة في خضم ثورة المعلومات والمعارف، بتنمية قدرة الفرد على الاكتساب والتحصيل، والاستفادة، وتزويده بالمهارات وتكوين القدرات الابتكارية. فأصبح التعليم الجامعي باعتباره مصدر إبداع المعارف الجديدة مطالب، بأن يزيد من قدرة الفرد على مواجهة هذا التحدي، وأن يقدم له المعارف التي يحتاج إليها في مستقبل حياته المهنية، وأن يهيئه لهذا المستقبل^(١)، حيث تتبلور السمة المحورية لعصر المعرفة، في الاهتمام المكثف بالإنسان وتنمية واستثمار قدراته الذهنية، واعتباره الأساس في تحقيق أي تقدم، أو تنمية بالمجتمع^(٢). ومن منطلق أن المعرفة المتقدمة والكثيفة هي محرك التنمية^(٣).

كما أن تفجر المعرفة قد أظهر التكامل بين فروعها، وأدى إلى ظهور تخصصات بينية تجمع أكثر من تخصص علمي واحد، وتعود إلى أكثر من منهج بحثي، وأخذت الحواجز بين الأقسام العلمية الجامعية، وبين العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية في الانهيار، ليحل محلها أنماط من العلاقات التي تتيح التكامل بين ضروب المعرفة في مواجهة مشكلات معينة، أو في وضع اقتصادي أو اجتماعي معين^(٤).

لذلك كان لا بد من استجابة الجامعة لهذه المشكلات بوضع برامج جديدة لتدريسها بشكل منظم، أو تقديمها على شكل برامج قصيرة للتعليم المستمر، لمن يحتاجها وبخاصة في عالم الصناعة والتكنولوجيا^(٥).

كما أن المجتمع الحديث يحتاج إلى مؤسسة تقوم بالمحافظة على الخبرات، والمعارف الموجودة ونشرها، ونقدها، واكتشاف آفاق جديدة للمعرفة، وهذه هي وظيفة الجامعة^(٦).

(١) سهير علي الجيار: "الجامعة والشخصية القومية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد ٢٥، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، ٢٠٠٢. ص ٧٠-٧١

(٢) علي السلمي: مرجع سابق. ص ١١٨

(٣) حامد عمار: "مسئولية الجامعة مع ثقافة السوق"، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعي "مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر" من ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١. ص ٣

(٤) عبد الفتاح احمد جلال: مرجع سابق. ص ٢٤

(٥) سميح أبو مغلي وآخرون: مرجع سابق. ص ٥٦٤

(٦) محمد نبيل نوفل: تأملات في مستقبل التعليم العالمي، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢. ص ٩٧-٩٨

(٢) ثورة الاتصالات :

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات، تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسب الآلي، واستخدام تكنولوجيا الاتصال، لمساندة مؤسسات المعلومات، ودفع خدماتها لتصل عبر القارات^(١).

كما أن عالمية الاتصال الدولي، وسرعة التقدم في أنظمة الاتصال، والمواصلات وتطور أنظمة المعلومات، والأقمار الصناعية، زاد من سرعة الانفتاح العالمي والتعاون الدولي^(٢). وأصبح العالم بمثابة "قرية صغيرة" في خريطة الكون، وقد ترتب على ذلك اختصار الأزمان والمسافات، وتحقيق الربط والاتصال بين أجزاء العالم المتباعدة، فلم يعد هناك عوائق أمام النظم المتقدمة للمواصلات والاتصالات، ونقل المعلومات^(٣)، مما جعل الأخبار والأفكار والمعلومات في أي مكان في متناول الأفراد، بحيث يستطيعون الإلمام بما يجري حولهم في العالم^(٤)، وأصبح الراديو والتلفزيون والصحف والأقمار الصناعية والفيديو كاسيت والإنترنت من أهم الوسائل المؤثرة في المجتمعات الحديثة، ومن الطرائق المهمة في تشكيل شخصيات الأفراد .

كما تغيرت مفاهيم وتصورات كثيرة ارتبطت بالزمان والمكان والماضي والحاضر والمستقبل، وكان من نتائج ذلك ظهور مجموعات من القضايا الاجتماعية والتنمية ذات الطابع المركب، منها قضايا البيئة، والسكان والفقر، والقلق الاجتماعي، والإسكان والطاقة والفضاء وغيرها^(٥).

كذلك أدى التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال، والسرعة الفائقة لأدوات نقل المعلومات لكل أنحاء العالم، إلى الإقلال من الحدود الفاصلة بين المجتمعات المختلفة، وإلى سرعة التبادل الثقافي بينها، ولهذا لم يعد في استطاعة أي مجتمع في الوقت الحاضر أن يعزل نفسه عن ثقافات المجتمعات الأخرى،

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية: *استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي*، تونس، المنظمة، ٢٠٠٠ . ص ٤٣

(٢) شبل بدران، كمال نجيب: *التعليم الجامعي وتحديات المستقبل*، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ٢٠٠٠ . ص ٨٨

(٣) سهير علي الجيار: مرجع سابق . ص ٧١

(٤) شبل بدران، جمال الدهشان : *التجديد في التعليم الجامعي*، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ . ص ٦٧

(٥) ضياء الدين زاهر: *جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة . تحديات وخيارات*، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠ . ص ٢٤

بل هناك بؤادر لظهور ثقافة عالمية^(١)، مما أدى إلى اندثار ثقافات محلية، أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى، أو صراع بين ثقافات وقوميات وعصبيات، وصاحب ذلك مشكلات منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية^(٢).

وهذا يعني أنه انطلاقاً من هذه الإنجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أضحت المهمة كبيرة بالنسبة للجامعات لملاحقة الاضطراب الكبير، والسرعة الفائقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبدت عملية ربط المؤسسات الجامعية معاً في إطار شبكة موحدة لتسهيل عملية الاتصال فيما بينها، وتبادل الخبرات والإنجازات والإطلاع على كل ما هو جديد، في مجال تكنولوجيا المعلومات غاية تسعى إليها هذه المؤسسات في الدول المتقدمة^(٣)، بهدف تكوين وإعداد الكوادر اللازمة والقادرة على استخدام نظم الاتصال ونقل المعلومات والاستفادة منها واستغلالها في تنمية المجتمع، وتطويره، وتكوين الاتجاهات الفكرية الناقدة والمستنيرة، والقدرة على الاختيار والانتقاء وبناء الهوية الوطنية، والتأكيد على الذاتية الثقافية للمجتمع، وبذلك أصبح على الجامعات أن تتحرك في آفاق جديدة، وتستخدم وسائل وتقنيات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر^(٤).

٣- التزايد السكاني السريع:

يعد تحدي الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم^(٥)، حيث أن معدل الزيادة السكانية في زيادة مضطردة، وأن عدد سكان العالم يتضاعف على فترات تقل مساحتها من جيل إلى جيل^(٦).

كما أكد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، أنه على الرغم من الانخفاض الطفيف في مؤشر الخصوبة خلال العقدين الماضيين، إلا أن سكان العالم لم يكفوا بسبب ما سجلوه من نمو سابق عن التزايد، ويقدر أن يصل عددهم إلى عشرة مليارات في عام ٢٠٥٠. وهذه الصورة الإجمالية تتطوي على فروق كبيرة من منطقة وأخرى. فقد زاد نصيب البلدان النامية من مجموع

(١) عبد الغني عبود وآخرون: *التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤. ص ١٠٦

(٢) عبد الفتاح أحمد جلال: مرجع سابق. ص ٢٦

(٣) السيد محمد ناس، نهى عبد الكريم: "الجامعة والعولمة. الطالب الجامعي بين الإقليمية والعالمية"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المستقبل" في الفترة ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩، ص ٢٤٨، ص ٢٥٠.

(٤) سهير علي الجيار: مرجع سابق. ص ٧٢

(٥) حسين كامل بهاء الدين: *التعليم والمستقبل*، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧. ص ٥٨

(٦) حسين كامل بهاء الدين: *الجامعات وتحديات العصر. محاضرة في افتتاح الموسم الثقافي لجامعة القاهرة في*

١٨/١٠/١٩٩٥، القاهرة، قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩٥. ص ٨

النمو السكاني العالمي، أما في البلدان الصناعية فنجد على العكس أن النمو الديموجرافي قد تباطأ حين لم يكن قد توقف، وأصبحت الخصوبة معادلة لمستوى تخالف الأجيال أو دونه^(١).

وقد أدى تعاضم معدلات الزيادة السكانية، إلى إحداث اختلال في علاقة الإنسان بالنظم والموارد الطبيعية، فيما يمثل تهديداً للإنسان ذاته. فمن الملاحظ أنه يوجد الآن ما يقرب من ٢٠% من سكان العالم مهددون بالتصحّر، ومن ثم بالمجاعة، وثمة تسليم بأنه كلما ازداد عدد السكان، تعذر توافر نوعية بيئية جيدة، أو تعذر الحفاظ على البيئة في توازن.

ويرتبط الانفجار السكاني ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الاستهلاك الفردي المتزايدة في الوقت الذي يؤكد فيه معظم الاقتصاديين على محدودية الموارد بما لا يجعلها تفي باحتياجات الإنسان المتناهية^(٢).

كما يصاحب زيادة السكان ونموها المستمر، زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر. وقد أدى زيادة الطلب على التعليم الجامعي، أن اضطرت كثير من الجامعات إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، تفوق الإمكانيات المتاحة مما ألقى عليها مسؤوليات وأعباء جديدة، أهمها ضرورة إعداد برامج متنوعة مثل التعليم المبرمج، والتعليم بالمراسلة، والتعليم المفتوح. كما فرض عليها استخدام كثير من الوسائل التعليمية المصاحب لهذه البرامج، مثل الحقايب التعليمية، والإذاعة والتلفزيون، والحاسب الآلي، والفيديو، وهي من أساليب تنفيذ برامج خدمة، وتنمية المجتمع، والتعليم المستمر التي تقدمها الجامعات.

وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر ترتب عليه مشكلات اجتماعية، لفتت أنظار علماء التربية، والاجتماع، وعلم النفس، وكانت حلولهم المقترحة للتخفيف من هذه المشكلات وتحليلها، واقتراح الحلول المناسبة لها، الاتجاه نحو الجامعة^(٣). ومن هذه المشكلات الأمراض الصحية، والنفسية، والاجتماعية، المرتبطة بالتزايد السكاني، من جانب، ووجود الأمية من جانب آخر، ونقص الوعي الثقافي لدى كثير من الشباب من جانب ثالث كما ستفانم مشكلات البيئة، ومشكلات إنتاج الأغذية، نتيجة تزايد هذا الانفجار السكاني^(٤).

٤ - الثورة العلمية والتكنولوجية:

يشكل العلم والتكنولوجيا في تطوراتهما المتلاحقة، وعلاقتهما المعقدة مع التنمية تحدياً للدول عامة، والدول النامية خاصة. والتحدي الذي تواجهه الدول النامية، هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط

(١) جاك ديبلور وآخرون: مرجع سابق . ص ٣٩-٤٠

(٢) سعيد إبراهيم عبد الفتاح طعيمة: " التربية البيئية في ضوء تحديات العصر. دراسة تحليلية " ، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢٣، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ . ص ١٠٢-١٠٣

(٣) محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: مرجع سابق . ص ١٥٩

(٤) محمد علي نصر: " إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية " ، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي "التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر

المعلوماتية"، من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩ . ص ٨٩

فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية، بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فاعل للتطور الاقتصادي والاجتماعي^(١).

وذلك نظراً لما يتصف به العالم المعاصر من التغيير السريع، نتيجة لكثرة الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية في وسائل الإنتاج، والخدمات، والاتصالات، والمعلومات، وتسارعت معدلات الاكتشافات بصورة غير متوازنة بين المجتمعات مما خلق فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة، والنامية وتتسع هذه الفجوة باستمرار بالإضافة إلى ذلك، فإن الزمن الواقع بين كل اكتشاف علمي وبين تطبيقه العملي أصبح يضيق بصورة مثيرة، كما أدى ذلك إلى نمو هائل في البيانات، والمعلومات العلمية^(٢).

ويصطلح إطلاق لفظ (ثورة) على مجموعة التطورات العلمية، وما ارتبط بها من تطبيقات تكنولوجية التي يعيشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن^(٣). ويطلق على هذه الثورة اسم "الموجة الثالثة" وهي مزيج من التقدم التكنولوجي المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة^(٤)، حيث يعتقد أن البشرية عرفت على مدى تاريخها ثلاث نقلات، أو موجات فيما أبدعته من معرفة وسخرته من أدوات للسيطرة على الحياة، تمثلت الأولى في اكتشاف الإنسان للزراعة، وتتمثل الثانية في الثورة الصناعية، ثم تأتي الموجة الثالثة لتعبر عن تلك التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة^(٥).

وقد اعتمدت الثورتان الأولى والثانية (أوائل القرن العشرين ومنتصف القرن العشرين) على الآلة والموارد الطبيعية والطاقة بشكل أساسي، بينما ما نعيشه الآن من ثورة تعتمد على العقل البشري الذي يتسم بالإبداع المستمر في المجالات الحياتية المتنوعة.

كما أن هذه الثورة العلمية التقنية أحدثت وسوف تحدث تغييراً عميقاً وشاملاً له انعكاساته الكبرى على مستوى الفرد، والجماعات، والأمم، والشعوب وعلى المستوى الإنساني ككل^(٦).

(١) ناهد عدلي شاذلي: " دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التنمية لمجتمع القرن الحادي والعشرين " ، مجلة التربية والتنمية، س٧، ع١٨، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة ، ١٩٩٩. ص١٨٨

(٢) فاروق عبد الحميد سلومة: " القبول بالجامعات المصرية " ، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين، من ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦، جامعة المنوفية، ١٩٩٦. ص٤٣١

(٣) جمال محمد أبو الوفا: " نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية " ، المؤتمر السنوي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي في مصر . تحديات الواقع والمستقبل من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤. ص٤٨٢

(٤) حسين كامل بهاء الدين: الجامعات المصرية وتحديات المستقبل. محاضرة في افتتاح البرنامج الثقافي لجامعة الإسكندرية ٤ مارس ١٩٩٦، قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦. ص٥

(٥) عبد الفتاح إبراهيم تركي: " مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية حول البني والوظائف " ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "آفاق مستقبلية" في الفترة من ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠ بكلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٠. ص١٣٧

(٦) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: " التعليم للجميع تقييم عام ٢٠٠٠. موجبات إجرائية لسياسات تعليم الكبار في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٥) " ، المؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع بالقاهرة في الفترة من ٢٤-٢٧/١/٢٠٠٠. ص٤٥

فمشكلة البطالة التي تعاني منها كل دول العالم تعد انعكاساً مباشراً للثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أن الاتجاه في الصناعة الآن ليس نحو بناء مصانع جديدة، وإنما نحو الاستخدام المحدد للإلكترونيات الدقيقة، واستبدال بعض الآلات والمعدات وإحلال أخرى محلها، تكون أكفأ نتيجة التجديدات التكنولوجية، ويعد هذا مصدراً أساسياً لزيادة البطالة، ويشكل ظاهرة جديدة في الاقتصاد يسميها بعض الاقتصاديين ظاهرة الاتجاه نحو فك الصناعة. وستكون أهم الصناعات الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين هي الإلكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، والإنسان الآلي، والأجهزة الميكانيكية، والحاسبات الآلية والبرامج. وتعتبر كل هذه الصناعات ذات قدرة عقلية عالية، بصورة تؤكد أن الميزة النسبية التي سوف تتمتع بها الدول في القرن القادم ستكون من صنع الإنسان وليست ناتجة عن توافر أو عدم توافر مواد طبيعية، أو عناصر إنتاجية تقليدية.

وإذا كانت التكنولوجيا ستجعل المزايا النسبية من صنع الإنسان، فإن التحكم في هذه المزايا ستطلب قوة عمل مؤهلة وماهرة من القمة حتى القاعدة، وستكون هذه القوى العاملة بمثابة المفتاح الرئيسي لسلاح المنافسة في القرن الحالي^(١).

وبما أن العصر الحالي مرتبط بالعلم والتكنولوجيا في الأساس، فسوف يصبح المجتمع الذي تزداد فيه نسب المزودين بالعلم والتكنولوجيا هو المجتمع المستوعب لمتغيرات العصر، ويكون بالتالي مجتمعاً متقدماً بجامعات متقدمة، حيث إن المصدر الأساسي لفهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا، هو الجامعة المتقدمة^(٢). فالثورة التكنولوجية الثالثة، هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة^(٣).

لذلك لم يعد هناك مجال لأن تعزل الجامعة نفسها عن التقدم التكنولوجي المستمر الذي يستوعبه المجتمع كل يوم، فمن ناحية صار من بعض مسؤوليات الجامعة النهوض بمجمعاتها، والدخول بها إلى عصر التقنية، وملاحقة التطور التكنولوجي، والمساهمة فيه أيضاً، وتمثلت هذه المسؤولية في إعداد أجيال قادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، ومتابعتها، والإسهام فيها، كما تمثلت في ضرورة تطوير برامجها التعليمية، والاهتمام بتدريب المتخصصين في مجالات التقنية المختلفة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، إضافة إلى استجلاب الخبراء المتخصصين للمساهمة في برامج التدريب.

ومن ناحية ثانية صار من الضروري توثيق الروابط بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، فمؤسسات الإنتاج هي المستهلك لما تنتجه الجامعات من كوادر بشرية تقنية، كما أنها المستفيد الأول لما تنتجه

(١) نجوى يوسف جمال الدين: "التعليم الجامعي والتدريب من بعد ومعالجة مشكلة بطالة المتعلمين في مصر"، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة" من ١-٢ مارس ١٩٩٧، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٨. ص ٢١٢-٢١٣، ص ٢١٧

(٢) شبل بدران: أزمة الفكر التربوي المعاصر، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ٢٠٠٠. ص ٧٩، ص ٨١

(٣) إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢. ص ٣٥

الجامعات من بحوث علمية وتطبيقية، وضعف هذه الصلة يضعف من قدرة الجامعات على الاستجابة لمطلب التقدم التقني. إضافة لذلك فإن المؤسسات الإنتاجية ذاتها صارت منتجة للبحوث العلمية والتقنية، وتأخر الجامعات عن مد قنوات الاتصال مع مؤسسات الإنتاج، يعيقها عن مواصلة تقدمها العلمي والبحثي^(١).

"كما أن المؤسسات البحثية الأخرى التي فرضت الثورة العلمية على الجامعة ضرورة التعامل معها، تشكل عوامل ضغط عليها، حيث تتوقع من الجامعة القيام بالكثير من المساعدة والتعاون معها. والتعاون هنا يمكن أن يتم من خلال تقديم الخبرة والمشورة، والوقوف على ما وصلت إليه كل منها، والإفادة مما تقوم به في تطوير الوسائل الفكرية، والعلمية المطلوبة، وتدريب الباحثين على تطبيق المعارف ونقلها وتطبيقها على أوسع نطاق"^(٢).

٥ - العولمة:

لقد ترتب على تلك المتغيرات السابقة، نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، لاغية بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال، والتخفف من قيود الوقت والزمان^(٣). وكانت المحصلة الرئيسية لظاهرة العولمة، أن مفاهيم ونظم وأساليب التفاعل مع مختلف مجالات الحياة، التي سادت عصر ما قبل العولمة لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد^(٤).

وتتباين المجتمعات في درجة التهيؤ والاستعداد للانخراط في سلك العولمة، الذي يقتضي الأخذ بجملة عناصرها دون الأخرى، حتى تتاح للمجتمعات فرص المشاركة في العالم الجديد، وإلا تعرضت للتهميش على خريطة العالم^(٥).

يعرف البعض العولمة أو الكوكبة بأنها "سمة يتسم بها عالم اليوم من حيث التداخل الواضح لأمر الاقتصاد، والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء لوطن محدد أو لدول معينة.

(١) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق . ص ٤٣

(٢) محمد محمد سكران: وظائف الجامعات المصرية في ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة، القاهرة، دار الهدى للطباعة، ١٩٨٥ . ص ص ٨١-٨٢

(٣) وزارة التعليم العالي: "تقارير اللجان الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم العالي والجامعي"، المؤتمر القومي للتعليم العالي من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، القاهرة، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠ . ص ١٤٢

(٤) نبيل توفيق تويج: "آليات التطوير التكنولوجي للأبحاث العلمية دراسة استراتيجية"، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية من ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٠ . ص ٢٣٩

(٥) وزارة التعليم العالي: "الإطار الاستراتيجي لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي والعالي"، المؤتمر القومي للتعليم العالي من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، القاهرة، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠ . ص ص ٧-٨

ويعرفها البعض الآخر بأنها "العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه حياتها، ثقافياً، واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وبيئياً" (١).

ويرى البعض الآخر أن العولمة هي "ظاهرة تشير إلى ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع، والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثير أمة يقيم وعادات غيرها من الأمم" (٢).

ونجد أن ظاهرة العولمة في حقيقتها مليئة بالفرص والمخاطر، ففرص العولمة كثيرة ومتنوعة، وبالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية، ووطنية وغايات إنسانية وعالمية. فالعولمة تحمل معها فرصاً معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية، والتكنولوجية، والتطورات في وسائل الاتصالات وتقنيات الحصول على المعلومات، والتي وضعت البشرية أمام آفاق معرفية لانهائية.

والعولمة تتضمن أيضاً فرصاً استثمارية ضخمة، ومرتبطة أساساً بالتطورات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي، واتجاهاته الجديدة نحو فتح الأسواق المالية، والتجارية وتقليل القيود على حركة المال، والسلع والخدمات والمعلومات.

ولكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر عديدة متنوعة، وتفاوت بين المخاطر السياسية والاقتصادية والثقافية (٣).

فتعتبر العولمة من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية، وتزايد النفوذ الدولي، عن القرار الوطني. أما من الناحية الاقتصادية، فتعتبر العولمة عن السعي وراء إيجاد سوق عالمية واحدة محكومة من اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية الجات وبسيطرة المؤسسات المالية والدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى حرية انتقال رأس المال والقوى العاملة (٤). كذلك شهد العالم نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية، سواء في إطار إقليمي، أو شبه إقليمي أو ثنائي وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (تضم دولاً متقدمة وأخرى نامية).

(١) نجوى يوسف جمال الدين: "عولمة التعليم. دراسة تحليلية لمؤتمرات التعليم للجميع"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢٣، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١. ص ١٣

(٢) جلال أمين: *العولمة*، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨. ص ١٣

(٣) وسيم نادي ميخائيل: "العولمة والثقافة المحلية"، المؤتمر العلمي الثالث "التربية والثقافة المحلية" من ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١، الفيوم، كلية التربية جامعة القاهرة فرع الفيوم، ٢٠٠١. ص ٥٩٥

(٤) ناهد عدلي شاذلي: مرجع سابق. ص ١٩١

وقد نمت العديد من الاتحادات، والمجموعات على طريق التكامل الاقتصادي وتمثلت في المجموعات الأوروبية، ومجموعة النمرور الآسيوية (اليابان ودول شرق آسيا)، وتجمع إقليمي يمثل منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا والمكسيك.

وفي المقابل بدأت الدول النامية التفكير في هذه التكتلات، فنادت بتكوين تجمعات عربية، وإسلامية، وأفريقية، نتج عنها توقيع معاهدة إنشاء "الكوميسا" لخلق سوق مشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا عام ١٩٩٣ التي ضمت ١٦ دولة. وفي ظل هذه التكتلات أصبحت المنافسة شديدة، وتأثرت شتى الدول الغنية منها والفقيرة بصور وأشكال هذه المنافسة^(١).

كما إن هذه التكتلات أضحت ظاهرة عالمية، تسعى كل دولة إلى الانضمام إلى إحداها بغية شق طريقها للسير في النظام العالمي الجديد، في إطار هذه التكتلات الاقتصادية الضخمة، خاصة، وأن هذه التكتلات تتحكم في غالبية اقتصاديات العالم، وصاحبها قوة عسكرية وسياسية مماثلة.

كذلك أفرزت العولمة بوضعها الراهن ما يسمى "بالشركات والمؤسسات عبر القومية أو متعددة الجنسيات"، وهي شركات تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية للدول التي تنشأ فيها، وهي قوة ناتجة عن قدرتها على تعبئة الموارد المالية، والطبيعية والبشرية على مستوى العالم كله، وإمكاناتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة، والكفاءات الإنتاجية، والإدارية على أوسع نطاق، فهي تتميز بضخامة رؤوس الأموال وتنوع أنشطتها، وانتشارها الجغرافي اللامحدود، ولها كذلك انعكاسات اجتماعية، وثقافية في الدول التي تمارس أنشطتها فيها^(٢).

كما أصبحت هذه الشركات هي الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال، للسلع ورأس المال، والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على الانتقال.

وبرزت الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تجري تبادلاً بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال المتنقلة من بلد إلى آخر. ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على العلاقات بين الدول، أو على الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكثر سرعة، حيث أصبح استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفاً على حجم التجارة، أو حجم تدفق الأشخاص، أو رؤوس الأموال، بل أصبح استيراداً مباشراً عن طريق الاتصال، بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي في مكانها.

والشركات متعددة الجنسيات، لا تقوم بإحداث هذه التغيرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهد هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام، كالصحف والمجلات وشبكات التلفزيون والمؤسسات المالية المانحة للجوائز الدولية المهمة، أو المشتغلة بحقوق الإنسان وغيرها. كما

(١) سهير علي الجيار: مرجع سابق . ص ٧٣-٧٤

(٢) السيد محمد ناس، نهى عبد الكريم: مرجع سابق . ص ٢٤٢، ص ٢٤٤

أنها لا تدخر وسعاً في تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف البلاد، ويروجون لأفكار العولمة والكونية ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي، التي يجب إهمالها ونسيانها^(١). كذلك تصل آثار العولمة إلى جوهر حياة الشعوب، إذ تصل إلى ثقافة وحضارة المجتمعات التي تمثل جوهر كل مجتمع بقيمة ومعتقداته وسلوكياته الخاصة^(٢). وتعتبر مخاطر العولمة على الهوية الثقافية مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية، والاستقلال الوطني، والإرادة الوطنية، والثقافة الوطنية^(٣). فالعولمة في هذا الإطار تسعى من خلال وسائل الاتصال للسيطرة الثقافية على ثقافات وكيانات حضارية قائمة بالفعل، لتكوين ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز عالمية الاقتصاد والإعلام^(٤). وإذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسئولياتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة، فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسئوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً، باعتبارها المؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع على أن يتبوأ موقفاً استراتيجياً على خريطة العولمة التي لن تتسع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة. وأن تتولى مسؤولية قيادته لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات، لتحقيق أهدافه وطموحاته الحالية، والمستقبلية في مضمار التقدم والتنمية الشاملة^(٥). ومغزى ذلك أن دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع يتعدى تنمية المجتمع المحلي ليصل إلى عمق المجتمعات الإقليمية والعالمية .

ثانياً: مفهوم الدور:

تستمد نظرية الدور مفاهيمها الأساسية من علم النفس، وعلم الاجتماع، وكلمة الدور مستعارة أصلاً من المسرح. ومضمون نظرية الدور، يتلخص في أن كل فرد يشغل مركزاً اجتماعياً معيناً في السلم الاجتماعي، وهذا المركز يحتم على الشخص الذي شغله مجموعة من الحقوق، والالتزامات التي تنظم تفاعله مع الأشخاص الآخرين، الذين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى. وكل مجموعة من المراكز الاجتماعية المتقاربة في المستوى بينها علاقة أفقية أما المراكز الاجتماعية المختلفة في المستوى فإن العلاقة بينها رأسية، أو عمودية، وكل مركز اجتماعي ترتبط به أيضاً مجموعة من المعايير أو التوقعات

(١) جلال أمين: مرجع سابق . ص ص ١٤-١٦، ص ١٩

(٢) عدنان بدري الإبراهيم: "النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية"، الملتقى العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية بالقاهرة من ٢٨ سبتمبر - ١١ أكتوبر ٢٠٠٢، القاهرة، إدارة برامج التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٢ . ص ١٧

(٣) حسنى حنفي: الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية الإشكاليات النظرية. سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثالث "العولمة نحو رؤى مغايرة"، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠١ . ص ٧١

(٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مرجع سابق . ص ٤٤

(٥) علي السيد الشخبيبي: مقدمة المؤتمر السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي العربي عن بعد. رؤية مستقبلية" من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ . ص أ

التي تحدد الأنماط السلوكية التي يتبعها شاغل المركز المعين نحو أشخاص آخرين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى^(١).

وبصفة عامة يستخدم مصطلح "دور" للدلالة على سلوك يقوم به شاغل مركز اجتماعي معين، يحدد الأنماط السلوكية التي يجب عليه أن ينتهجها تجاه الآخرين الذين يضطر إلى التفاعل معهم واضعاً في اعتباره الحقوق والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه^(٢). ومن هنا تصبح فكرة الدور ذات أهمية وقيمة، فهو المفسر للعلاقة بين الفرد والمجتمع^(٣).

كذلك كل فرد في المجتمع يشغل عدة مراكز في نفس الوقت بعضها موروث وبعضها مكتسب فمثلاً النوع (ذكر، أنثى) والطبقة الاجتماعية تعتبر مراكز موروثه، أما المركز الأسري والمركز المهني فهي مراكز مكتسبة^(٤)، لذلك فإن عدد الأدوار المختلفة التي يستطيع فرد واحد أن يؤديها في حياته في وقت واحد، أو على امتداد حياته عدد كبير جداً خاصة إذا كانت تلك الأدوار تفرض عليه متطلبات متماثلة أي عندما تكون قواعد ممارستها غير متناقضة، أو متعارضة. أما إذا شغل الفرد دورين يوجد تعارض بين قواعد ممارستها يختل توازنه ويضيع استقراره.

ونظراً لأن الدور عبارة عن مجموعة مركبة من القواعد العامة والتعليمات الاجتماعية فلا يمكن أن نجد أحداً يؤدي دوراً معيناً - دور الأب مثلاً - بنفس الكيفية التي يؤديها بها شخص آخر، "الدور" و"أداء الدور" لا يتطابقان أبداً لذلك نجد أن الأشخاص الذين يؤديون الأدوار المختلفة في المجتمع كل منهم عبارة عن شخصية فريدة ومتميزة وغير متكررة، أي لا توجد شخصية تطابقها في كل سماتها الجزئية، وتفصيلها، مطابقة كاملة، ومن هنا فهم يختلفون في درجة استيعابهم القواعد وفي فهمهم لها وتفسيرهم إياها، وأخيراً في تنفيذهم لها.

ويسمح المجتمع عادة بقبول تلك الاختلافات الفردية في ممارسة الدور ويتوقف حدود هذا السماح على عدد من العوامل، منها مثلاً مدى تساهل أو تشدد المناخ الثقافي العام، والأهمية الاجتماعية للدور المعني، وما إذا كان الدور موروثاً أو مكتسباً، وما إذا كان سلوك صاحب الدور واضحاً وظاهراً للجميع أو محجوباً عن الأغلبية، وغيرها من العوامل الكثيرة المؤثرة في هذا الاعتبار.

(١) أحمد مصطفى خاطر: *طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مدخل لتنمية المجتمع المحلي*، الإسكندرية،

المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧. ص ١٢٢

(٢) أيمن إسماعيل محمود يعقوب، أشرف محمود غيث: *تنظيم المجتمع. نماذج. نظريات. قضايا. أدوار. حالات*،

دمهور، مكتبة الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٤. ص ١٢٠-١٢٢

(٣) مرجريت كولسون، ديفيد ريدل: *مقدمة نقدية في علم الاجتماع*، ترجمة غريب سيد أحمد، الإسكندرية، دار المعرفة

الجامعية، ١٩٨٧. ص ٧٥

(٤) سناء الخولي: *مدخل إلى علم الاجتماع*، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨. ص ٨٦

كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار علاوة على ذلك أن شركاء الدور أي الأشخاص الذين يتعامل معهم ذلك الشخص أثناء أدائه لدوره كثيراً ما تختلف آراؤهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية أدائه لدوره. ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى بعض التوترات التي قد تؤدي بدورها إلى إدخال بعض التعديلات على القواعد، وعلى الجماعة نفسها^(١). ومن ثم قد يتباين الدور المثالي عن الدور المتوقع "أو أن سلوك الدور المتوقع لا يتطابق بالضرورة مع سلوك الدور المثالي"^(٢).

ويستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا بمعاني مختلفة فينطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حد ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين^(٣).

كما يعرف البعض الدور من زاوية البناء الاجتماعي أيضاً بأنه "وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من ضروب النشاط التي يعزو إليها القائم بها والمجتمع معاً قيمة معينة "

ولابد من التفرقة بين مجموع الخدمات التي يضطلع بها "الدور" في الجماعة وبين ما يقوم وراء هذا الدور من دوافع معينة لدى القائم به. والمهم من وجهة نظر الجماعة هو "مجموع الخدمات" والمهم من وجهة نظر الفرد، هو الدوافع وكيف أنها تجد ما يرضيها من خلال دوره. ويعتمد دور الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين فيها، بحيث نجده يتغير تبعاً لحدوث أي تغيير فيها.

كما يلاحظ أن طريقة تحديد دور الفرد تختلف باختلاف نمط الجماعة، ففي الجماعات المستقرة المحددة حضارياً كالأسرة يجد الفرد دوره معداً له إعداداً محددًا في الكثير من تفاصيله، أما في الجماعات العابرة (الصغيرة بوجه خاص) كجماعات الأصدقاء فإن دور الفرد يتحدد من خلال تفاعلاته مع الآخرين مما يتيح لخصائصه الشخصية أن تتدخل بدرجة ملحوظة^(٤).

كما يعرف البعض الدور بأنه "نموذج من السلوك يتركز حول حقوق وواجبات معينة، ويرتبط بوضع محدد للمكانة بداخل جماعة أو وضع اجتماعي معين ". ويتحدد دور الفرد في أي وضع عن طريق مجموعة من التوقعات لسلوكه يؤيدها الآخرون والفرد نفسه.

(١) محمد الجوهري: المدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ١٥٨-١٥٩. ص ١٦١-١٦٢

(٢) عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨. ص ٩٧

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥. ص ٣٩٠

(٤) الشعبة القومية للتربية والثقافة والعلوم : معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

كما يعرف الدور بأنه " المجموع الكلي لجميع النماذج الثقافية المرتبطة بمكانة معينة" كذلك يعرف بأنه "المظهر الدينامي للمكانة" أو "الوجه الديناميكي للمكانة"^(١). فالمكانة هي مجموعة الحقوق والواجبات وأن السير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور.

ويقوم البناء الاجتماعي بتحديد متطلبات معينة تنعكس على توقعات الأشخاص لسلوك غيرهم، أو سلوكهم الخاص في أوضاع معينة، على أن هناك فروقاً بين التوقعات المتصلة بوضع معين للمكانة (كوضع الأب أو الطبيب أو الزوج أو الزوجة)، ومع ذلك فهناك مستوى معين ينبغي أن تتحرك فيه هذه الفروق وهو مستوى السلوك المتفق عليه ثقافياً.

وجدير بالذكر أن أي دور في الجماعة يميل إلى أن يتغير طبقاً لطبيعة الفرد الذي يشغل المكانة وكذلك تبعاً للتركيب العام للعضوية في الجماعة، ولكن إذا انحرف أداء الدور بدرجة كبيرة وملحوظة عن مستوى السلوك المتوقع، فسوف يلقي الفرد جزءاً سلبياً^(٢).

كما تعرف موسوعة علم الاجتماع الدور بأنه "السلوك المتوقع المرتبط بوضع اجتماعي"^(٣). كذلك يعرف قاموس علم الاجتماع الدور بأنه "نموذج محدد ثقافياً للسلوك المتوقع لفرد يشغل مركز معين".

كما يعرف كذلك بأنه: "معياري اجتماعي مرتبط بوضع اجتماعي معين، يحدد أسلوب العمل المشترك مع الآخرين"^(٤).

والاستخدام الشائع لمصطلح " دور " يتضمن المفاهيم الأساسية التالية:

- ١- الدور المثالي : وهو ما يتوقعه المجتمع من فرد يشغل مركزاً معيناً في موقف معين .
- ٢- الدور الواقعي : وهو ما يقوم به الفرد فعلاً^(١). أو أنه يتكون من أنماط سلوكية صريحة يسلكها الشخص شاغل المركز، عندما يتفاعل مع شاغل مراكز أخرى، وهذا ما يسمى "بالدور العملي".
- ٣- الدور المتوقع : يتكون من نسق من التوقعات التي توجد في البيئة الاجتماعية، وهذه التوقعات تتعلق بسلوك الشخص تجاه آخرين يشغلون مراكز أخرى .
- ٤- الدور الذاتي : يتكون من توقعات معينة يدركها الشخص على أنها ملائمة للسلوك الذي ينتهجه عندما يتفاعل مع شاغل مراكز أخرى .

(١) Team of Experts : *Advanced Learner's Dictionary of Sociology*, Op.Cit., p.261.

(٢) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ . ص٣٩١

(٣) Kuper, Adam & Kuper, Jessica : *The Social Science Encyclopedia*, Op.Cit., p.749.

(٤) Barker, Robert L.: *The Social Work Dictionary*, 2nd ed., Washington DC, National Association of Social Workers, 1991, p.203.

(٥) أحمد مصطفى خاطر : طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع .مدخل لتنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق.

٥- وقد يمارس الإنسان دوراً معيناً يتعارض مع التزامات وتوقعات دور آخر أو عدة أدوار أخرى له ولذلك يبرز ما يسمى "صراع الدور"^(١).

وترى الدراسة أنه يمكن تحديد أهم خصائص مفهوم الدور فيما يلي:

- إن الدور يرتبط بوضع أو مركز اجتماعي معين يشغله الفرد.
- إن الدور بعضه موروث وبعضه مكتسب.
- تختلف أهمية الدور تبعاً للوضع الاجتماعي الذي يشغله الفرد.
- إن الدور عبارة عن مجموعة من السلوك المتوقع يحدده الآخرون والفرد لنفسه.
- الدور وأداء الدور لا يتطابقان أبداً.
- هناك اختلافات فردية في ممارسة الدور.
- تتعدد الأدوار التي يشغلها الفرد طوال حياته.
- إن الدور يرتبط بمجموعة من الحقوق والواجبات.
- إن الفرد يشغل العديد من الأدوار في نفس الوقت.
- الدور نموذج محدد ثقافياً للسلوك المتوقع.

ثالثاً: فلسفة تنمية المجتمع:

(١) نشأة وتطور مفهوم تنمية المجتمع:

بدأ ظهور مفهوم تنمية المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية كمجهود منظم، للنهوض بأحوال المناطق الريفية في الدول النامية، والتي كان معظمها تحت سيطرة الاستعمار، وذلك بالتغلب على جمود سكان هذه المناطق، وبث روح الاعتماد على أنفسهم في النهوض بمجتمعاتهم. ثم انتشر مفهوم تنمية المجتمع بعد ذلك في مختلف أجزاء العالم، التي كانت تمارس هذا النشاط بمفاهيم متعددة (مثل تطوير القرية، والرعاية الريفية، والجهود الذاتية للمجتمع الريفي، وتنظيم المجتمع، والتربية الأساسية)^(٢).

وقد استخدم مفهوم "تنمية المجتمع" لأول مرة عام ١٩٤٥ في مؤتمر "أشردج" الذي عقد - بالمملكة المتحدة - لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية، وقد فضل استخدام مفهوم تنمية المجتمع بدلاً من التنمية الاجتماعية، وذلك للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة، وبمبادرة من جانب سكان المجتمع أنفسهم.

إلا أن مصطلح "تنمية المجتمع" قد استخدم لأول مرة رسمياً عام ١٩٤٨، في مؤتمر كامبردج الذي نظمه المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض القضايا الخاصة بإدارة المستعمرات الأفريقية،

(١) أيمن إسماعيل محمود يعقوب، أشرف محمود غيث: مرجع سابق . ص ١٢١

(٢) مسعد الفاروق محمد حموده: تنمية المجتمعات المحلية (الريف التقليدي . الريف المستحدث . الصحراوي . البدوي .

الحضري)، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ . ص ٣٥

وقد استخدم مؤتمر كامبردج مصطلح "تنمية المجتمع" للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل، بالمبادأة، والمشاركة الفعالة من أفراد المجتمع^(١).

وعلى ذلك عرف مؤتمر كامبردج عام ١٩٤٨ تنمية المجتمع بأنه: "حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي، ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، وبمبادأة تلقائية من جانب سكانه، إن أمكن، وإذا ما تبين أن المجتمع المحلي يفقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن استخدام كافة الأساليب الفنية، التي تتضمن استشارة الأهالي، لضمان استجاباتهم بحماس لهذه الحركة، وتضم تنمية المجتمع المحلي كافة أشكال تحسين مستوى الحياة، في المجتمع المحلي، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء، تلك التي تقوم بها الحكومة، أو الهيئات غير الحكومية". وعلى أثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام ١٩٤٩ برنامجاً دراسياً عن تنمية المجتمع^(٢).

ولم تلبث هذه الحركة أن لقيت اهتماماً خاصاً من جانب هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة^(٣) التي قامت بدور فعال في نشر فكرة تنمية المجتمعات المحلية على المستوى الدولي^(٤)، وكان من نتيجة اهتماماتها بالحركة الجديدة، أن أنشئت مكتب خاص لتنمية المجتمع، ألحق بقسم الشؤون الاجتماعية بالمركز الرئيسي للهيئة، ثم اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها قراراً في مايو ١٩٥٥ باعتبار منهج تنمية المجتمع طريقاً للتقدم الاجتماعي، في الدول النامية ودخلت برامج تنمية المجتمع ضمن برامج التنمية الاجتماعية في معظم دول العالم . وفي نفس العام قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع تعريف لتنمية المجتمع، ينص على أنها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه".

كما أكد المجلس كذلك في جلسته العامة التي عقدت في فبراير ١٩٥٧ على أن تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة، وتركز اهتمامها أساساً على المناطق الريفية . ثم قامت إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بتعريف تنمية المجتمع بأنها "عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم، للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية، لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط، بالاعتماد بقدر الإمكان على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال

(١) Jones ,Gwyn E. & Rolls ,Maurice J. : *Progress in Rural Extension and Community Development* ,New York , Johan Wiley and Sons Ltd.,1982 ,p.208 .

(٢) سوسن عثمان عبد اللطيف: *التنمية المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية*، القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٠ .
ص ٧، ص ١٢-١٣

(٣) قوت القلوب محمد فريد: *تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. الاستراتيجيات. مهارات. أدوار*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠ . ص ١٦٢

(٤) محمد رفعت قاسم: *تقويم مشروعات تنمية المجتمع المحلي. نماذج وحالات تطبيقية*، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩ . ص ٥

هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية، والمادية من جانب المؤسسات الحكومية، والأهلية من خارج المجتمع المحلي"^(١).

وفي عام ١٩٦٣ عرفت هيئة الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها "العملية التي بها تتوحد جهود الأفراد أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، بهدف دمج هذه المجتمعات في حياة الأمة، وتمكينهم من المساهمة الكاملة في التقدم القومي". وبناء على ذلك التعريف فإن هذه العمليات تنطوي على مشاركة الأفراد أنفسهم، في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية، بأكبر قدر ممكن من الاعتماد على مبادراتهم الذاتية، وكذلك تقديم المساعدات الفنية، وغيرها من الخدمات الأخرى بطريقة تشجع المبادرة والاعتماد على الجهود الذاتية"^(٢). وقد تعددت التعريفات الخاصة بتنمية المجتمع بعد ذلك، حيث عرفها البعض الآخر بأنها "جهد تربوي وتعليمي يبذل بقصد تطوير الخدمات المادية والاجتماعية للسكان في منطقة ما ويشترك السكان عادة فيما يتخذ من قرارات بشأن عملية التنمية، وتعتمد هذه العملية على برامج، ومناهج ومواد تعليمية لدعم هذه العملية، من خلال معلمين أو متطوعين، أو من الفئتين معاً، وغيرهم ممن ينتمون إلى هذه المنطقة"^(٣).

كذلك تعرف تنمية المجتمع " بأنها شكل من التخطيط الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، والمحافظة علي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة"^(٤). كما عرفت بأنها "عملية تعليمية، وعملية تنظيمية" تتضح كعملية تعليمية في تغيير اتجاهات الأفراد، وتصرفاتهم باعتبار أن هذه الاتجاهات من أهم العوامل التي تؤثر على التغيير الاجتماعي، والاقتصادي. وتتضح كعملية تنظيمية في محاولة إعادة توجيه المؤسسات القائمة، وإيجاد مؤسسات جديدة لتحقيق التنمية"^(٥).

كذلك تعرف تنمية المجتمع على أنها " عملية تعلم اجتماعي تهدف إلى تحفيز الأفراد وإشراكهم كمواطنين في أنشطة جماعية رامية إلى التقدم الاجتماعي، والاقتصادي"^(٦).

(١) مسعد الفاروق محمد حموده: مرجع سابق . ص ص ٣٦-٣٧

(٢) Collin ,Robert W. & Beatley, Timothy: Environmental Racism. A Challenge to Community Development, *Journal of Black Studies*, Vol.25, No.3, 1995, p.356.

(٣) أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل: معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩. ص ١١٢

(٤) Spruill , Nina & Kenney ,Con : Community Development and System Thinking .Theory and Practice , *National Civic Review* , Vol.90, Issue 1, 2001, p.105 .

(٥) محسن عبد الحميد أحمد: التخطيط للتنمية الاجتماعية، مجلة التربية المستمرة، السنة الرابعة، العدد السادس، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار ، البحرين ، ١٩٨٣ . ص ٣٢

(٦) McClenaghan, Pauline : Social Capital .exploring the theoretical foundations of community development education ,*British Educational Research Journal* , Vol.26, Issue 5, 2000, p.565.

ومن هذا يتضح أن تنمية المجتمع، منهج وأسلوب لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق الاهتمام بالوسائل والطرق التعليمية اللازمة، لتحقيق برامج التنمية حتى تصل إلى النتائج المنشودة، وحتى تنمو اتجاهات الناس، وأفكارهم في عادات سلوكية وفكرية سليمة. كما أنه لا شك أن تنمية المجتمع المحلي، تهدف إلى إيجاد مجتمع محلي متكامل مع المجتمع الأكبر، مؤدياً وظائف متممة لبعضها البعض بغرض بلوغ أهداف المجتمع الكبير.

كما عرفها البعض بأنها "الجهود المبذولة المشتركة من الأخصائيين (المهنيين) وسكان المجتمع لتعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحفيز المواطنين على مساعدة أنفسهم، وتنمية القيادة المحلية المسؤولة وإنعاش المؤسسات المحلية أو إنشاء غيرها^(١).

ويستخدم مفهوم تنمية المجتمع بطرق مختلفة، وهناك اتجاهات أربعة رئيسة هي^(٢):

- ١- تنمية المجتمع كعملية تعليمية: يعني بها تغيير اتجاهات أفراد المجتمع، التي قد تقف عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية.
- ٢- تنمية المجتمع كعملية تنظيمية: الهدف منها إيجاد التنسيق، والتكامل بين جهود الهيئات الأهلية، وأعضاء المجتمع المحلي، بهدف رفع المستوى الاجتماعي، والاقتصادي لهذا المجتمع.
- ٣- تنمية المجتمع بوصفها برنامجاً: ويتم ذلك عن طريق وضع تخطيط برنامج متكامل لجميع الأنشطة، الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك على عدة مراحل.
- ٤- تنمية المجتمع باعتبارها حركة: لضمان المشاركة الفعالة من أعضاء المجتمع المحلي بهدف إنماء جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية^(٣).

(٢) أهداف تنمية المجتمع:

تهدف تنمية المجتمع إلى "تهيئة فرص جديدة للعمل لأفراد المجتمع والانتفاع الكامل بكافة الإمكانيات والموارد، وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم، وتنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض، أثناء العمل الموجه لأحداث التغيير الاجتماعي المنشود، كما تسعى إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيس، هو تنمية طاقات الأفراد لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية خاصة، ومجتمعه عامة"^(٤).

كما تهدف تنمية المجتمع إلى تشجيع تجاوبهم مع الهيئات الحكومية، وتوطيد الصلة بينهم وبين أداة التنفيذ، وجعلهم يساهمون إسهاماً فعالاً في تنفيذ المشروعات سواء كان هذا الإسهام مادياً أو أدبياً وذلك عن

(١). Barker, Robert L: *The Social Work dictionary*, Op.Cit., p.43.

(٢) Tuijnman, Albert C.: *International Encyclopedia of Adult Education And Training*, London, Pergamon Ltd., 1996, p.,58 ..

(٣) منى عويس، عبلة الأفندي: *التخطيط للتنمية الاجتماعية*، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧. ص ص ١٩٦-١٩٧

(٤) ناصف ثابت: أهداف واتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منطقة الخليج العربي ودور قطاع الخدمات فيها، مجلة التربية المستمرة، السنة الرابعة، العدد السادس، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، البحرين، ١٩٨٣. ص ص ١٨-١٩

رغبة ،واقفناح بأن إسهام الأهالي في تنفيذ المشروعات، يؤدي إلى خفض التكاليف ويضمن محافظتهم على هذه المشروعات، والاستفادة الكاملة منها (١).

ومن هنا نتلخص أهداف هذه التنمية في استثمار، وتنمية الموارد البشرية في المجتمع، و تحسين مادي في حياة المجتمع، وكذلك هدف تكاملي يقتضي التنسيق والشمول والتوازن، والتفاعل بين كل الأجهزة المشاركة في تنمية المجتمع (٢).

(٣) مبادئ تنمية المجتمع:

تقوم تنمية المجتمع على العديد من المبادئ أهمها:

١- التكمال: حيث أن مشروعات التنمية يجب أن تؤدي في آخر الأمر إلى تحقيق التكمال القومي، بمعنى أن يهدف المشروع إلى ربط المجتمع المحلي الذي ينفذ فيه ذلك المشروع بالمجتمع القومي الكبير، بل وإلى إدماجه فيه بحيث يؤلف معه وحدة عضوية متماسكة.

٢- المشاركة: وتعني ضرورة اشتراك الأهالي والحكومة معاً في مشروعات التنمية وفي كل المراحل التي تمر بها عملية التنمية سواء في ذلك التخطيط أو التنفيذ (٣).

٣- التوازن: وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحل القضايا الاقتصادية فيها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، والقضايا الأخرى والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية، أو السلعية بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.

٤- التنسيق: وهو يهدف إلى توفير مناخ يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على تنمية المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة، أو تضاربها وتداخلها، مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات، ويقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات مما يكون له أثر في فشل جهود التنمية.

٥- الشمول: ويعني هذا المبدأ تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٤). حيث إن أوجه الحياة في المجتمعات المحلية وثيقة الارتباط بعضها ببعض، لذلك

(١) علي عبد العليم محجوب: الإدارة العامة وتنمية المجتمع، سرس اللبان، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي،

١٩٦٢ . ص ٢٢

(٢) ناصف ثابت: مرجع سابق . ص ١٩

(٣) عليه حسن حسين : التنمية نظرياً وتطبيقاً، الطبعة الثانية، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥ . ص ١١

(٤) محمد عمر عبد الفتاح: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي وأسس نظرية ونماذج تطبيقية، الطبعة

الثانية، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٦ . ص ٤٠-٤١

يجب أن يحكم التوازن بين وجوه الإصلاح المختلفة بحيث تكون المشاريع شاملة لكافة نواحي الحياة^(١).

(٤) أسس تنمية المجتمع:

هناك العديد من الأسس التي تستند عليها تنمية المجتمع من أهمها:

١- المشاركة الشعبية الواسعة: وهي لا تعني أن على كل أفراد المجتمع المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع، أو حتى على نسبة كبيرة أن تلعب دوراً ما، فالمشاركة الواسعة تعني إعطاء الفرصة لكل شرائح وجماعات المجتمع للمشاركة^(٢).

وذلك نظراً لأن مشاركة المواطنين في حقل التنمية تلعب دوراً كبيراً في تنمية شعور الفرد بمسئوليته نحو الجماعة، التي يشترك في عضويتها ونحو المجتمع الذي ينتمي إليه. وأن العمل الجماعي يلعب دوراً مماثلاً في النهوض بالمجتمع وتحقيق حياة أفضل لأفراده^(٣). كذلك من خلال هذه المشاركة، يتعلم المواطنون كيف يحلون مشكلاتهم وتصبح المشروعات معبرة بصدق عن احتياجاتهم. ومن هنا نجد أن المشاركة الشعبية عامل أساسي وجوهري في عملية تنمية المجتمع، وفي نجاح أو فشل جهود التنمية المحلية^(٤).

٢- الاستعانة بالخبراء: حيث تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة، مما يستوجب تكاتف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائيي تنمية المجتمع إلى المختص في كافة الجوانب، كلما أحتاج الأمر إلى ذلك فيستعين علي سبيل المثال بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية^(٥).

٣- استخدام الموارد المحلية والخارجية للمجتمع: حيث إن الكثير من الموارد التي يتطلبها ذلك المجتمع، تفوق قدراته، لذلك فإن المجتمع لا يعتمد فقط على قدراته الذاتية، بل يتطلع إلى خارج حدوده للحصول على أشكال متنوعة من المساعدة، لكي ينفذ برامجه ويحقق التغيير. وفي الواقع فإن المشكلة تصبح معرفة ما هي الموارد المتوفرة وأين وكيف يمكن التعامل مع المجتمع كي يستطيع أن يحقق أكبر قدر من التجانس بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية^(٦).

(١) مركز تنمية المجتمع في العالم العربي: " تنمية المجتمع في العالم العربي " ، سجل المؤتمر الأول لخريجي سرس

الليان ببيروت في الفترة من يوليو/ أغسطس ١٩٦١ ، سرس الليان، المركز، ١٩٦٢. ص ٦٣

(٢) لي. ح. كاري: تنمية المجتمع كعملية، ترجمة أ.ج. خميس، قبرص، ميرتو للتنمية والرعاية الصحية، ١٩٩٠. ص ١٣

(٣) عبد الحميد عبد المحسن: عمليات خدمة الجماعة، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفست، ١٩٩٣. ص ٢٩

(٤) عبد الخالق محمد عفيفي: تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٠. ص ٣٨٨-٣٨٩

(٥) محمد عمر عبد الفتاح: مرجع سابق. ص ٤٢

(٦) لي. ح. كاري: مرجع سابق. ص ١٣

كما أن الاعتماد على الموارد المحلية سواء كانت مادية، أو بشرية يؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات، كما أن استعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع، من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضاً على الموارد المحلية. فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع، حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة^(١).

٤- إن ميدان تنمية المجتمع متشعب الأبعاد ومتعدد المجالات فهي في ثناياها العديد من الأنشطة مما يتطلب مساهمة تخصصات مختلفة ومهن متباينة في إنجازها^(٢).

أي أن تنمية المجتمع المحلي بحكم طبيعتها "عمل متعدد التخصصات" يتضمن محاولة تكاملية لإتاحة عدد متنوع من التخصصات، لتنمية المجتمع المحلي (مثل العلوم الاجتماعية، الزراعة، التربية، الإدارة العامة، الصحة العامة، تعليم الكبار، الخدمة الاجتماعية).

٥- تنمية المجتمع المحلي تقوم على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم^(٣).

٦- إن عملية تنمية المجتمع عملية تربية، ترمي من وراء مشاركة الأهالي في مراحلها إلى حثهم على تحمل المسؤولية، والمبادرة، وتحريك دوافعهم، ومهاراتهم وتزويدهم بخبرات ومهارات جديدة بحيث يمكنهم في النهاية الاعتماد على أنفسهم في التغلب على مشاكلهم، ومشاكل مجتمعهم، والإسهام بطريقة إيجابية في التنمية بمجهوداتهم الذاتية^(٤).

٧- ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الأهلية إلى أقصى حد ممكن في برامج ومشروعات التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي. ومن هنا على الحكومة أن تشجع تضافر الجهود الأهلية على المستوى المحلي وتنسيق الأعمال مع المؤسسات الأهلية وبعضها لضمان العمل المشترك في مجالات التنمية.

٨- ضرورة تناسب المشروعات المنفذة أو المقترحة مع الحاجات الأساسية في المجتمع حيث إن أساس نجاح المشروعات يتوقف على الاستجابة لرغبات الأهالي التي يعبرون عنها^(٥).

(١) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية. نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩. ص ٢١

(٢) فوزي بشري أحمد: دراسة عن معوقات تنمية المجتمع المنصلة بالقيادة المهنية في الريف، مجلة تنمية المجتمع، العدد الثالث، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، ١٩٧٨. ص ٦٦

(٣) سوسن عثمان عبد اللطيف: مرجع سابق. ص ٢٨-٢٩

(٤) مسعد الفاروق محمد حمودة: مرجع سابق. ص ٤٠-٤٢

(٥) رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي. مؤشرات التنمية بين التطورات النظرية والممارسة الميدانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥. ص ١٢٢، ص ١٢٤

(٥) مجالات تنمية المجتمع:

إن المجالات التي يطبق فيها منهج تنمية المجتمع تشمل في النطاق الأول المجتمعات النامية ، وهي تلك المجتمعات التي لا يتكافأ فيها المعدلان، معدل زيادة الإنتاج ومعدل زيادة السكان؛ فالمجتمعات النامية يتزايد سكانها بأكثر مما يتزايد الإنتاج فتقل دخول الأفراد ويهبط مستوى الحياة تبعاً لذلك. ويطبق منهج تنمية المجتمع في تلك المجتمعات النامية على نطاق شامل وفي مستوى أفقي لأنها تستهدف تغييراً حضارياً شاملاً للمجتمع كله .

أما في الدول المتقدمة فيطبق منها تنمية المجتمع في بعض قطاعات منها تلك التي تعاني من التأخر الحضاري، ،إما في صورة اجتماعية كالأحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبيرة، أو في صورة جغرافية، مثل تركيز الصناعات والأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق دون البعض الآخر، مما يعرض هذه المناطق الأخيرة لتأخر نسبي بالقياس إلى المجموعة. فتهدف تنمية المجتمع في هذه الحالة في المجتمعات المتقدمة إلى علاج جزئي للتأخر الحضاري (١) .

كما تقوم عمليات تنمية المجتمع في مستويات مختلفة وهي:

المجال الأول: المستوى المحلي:

وهو المستوى الذي تقوم القيادة فيه بالمبادأة والتوجيه في البرنامج الخاص بمجتمع محلي بعينه، وحيث يكون العمل فريداً من نوعه أو مطبقاً خارج المنطقة ورأى فيه القادة المحليين ما يلائم بيئتهم.

المجال الثاني: المستوى الإقليمي:

وهو المستوى الذي يفوق إمكانية المجتمع المحلي، ويكون التأثير هنا على مستوى الخدمات التي يقدمها المختصون للأفراد وحيث يكون المجتمع المحلي وحده في مجالات العمل.

المجال الثالث: المستوى القومي:

وهو المستوى الذي يترجم الحاجات القومية من الوصول بالمجتمع إلى أعلى مستوى من الرفاهية، بتطبيق خطة شاملة متكاملة وعلى فترة من الزمن تطول إلى عدد من السنوات. ويكون من مميزات هذه الخطة أنها تكتل الجهود والإمكانات، ويحمل فيها القائمون بالعمل مسئوليات كبيرة، قد تصل إلى عقد القروض دولياً أو الإفادة من إمكانات المنظمات المتخصصة بالأمم المتحدة(٢) .

كذلك تتضمن تنمية المجتمع ثلاثة أنواع من الخدمات ويتضمن كل نوع عدداً من المجالات:

- ١- الخدمات المباشرة: مثل الإرشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي والخدمات الصحية والتعليم ومحو الأمية، والتدريب المهني، والصناعات اليدوية وتنظيم الجمعيات التعاونية، وغيرها من الخدمات التي تقدم للأفراد مباشرة.

(١) علي عيسى عثمان وآخرون: أبحاث في برامج تنمية المجتمع بالبلاد العربية، سرس اللبان، مركز تنمية المجتمع في

العالم العربي، ١٩٦٢. ص ص ٣٤-٣٥

(٢) رفعت رشيد هباب، صلاح الدين محمود فائق: تنمية المجتمع برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها في البلاد العربية،

سرسل اللبان، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، ١٩٦٢. ص ص ١٥-١٦

٢- الخدمات المساعدة: وهي التي لا ترتبط بأفراد المجتمع ارتباطاً مباشراً وإنما تتضمن وظائف مثل تدريب العاملين والبحث، والتجريب، في مجالات تتصل بالمشكلات التي يواجهها العاملون في الميدان.

٣- الخدمات العامة: وهي التي لا يكون لها تأثير مباشر على الأفراد أعضاء المجتمع المحلي ولكنها ضرورية لنجاح برامج تنمية المجتمع كإنشاء الطرق والمواصلات والمصانع. كما نجد نوعاً من التكامل والترابط والتنسيق بين هذه الأنواع الثلاثة من الخدمات الفنية التي تقدم للفلاحين في المجتمع المحلي الريفي لا بد أن تقدم في ضوء احتياجاتهم التي يتم الكشف عنها عن طريق الدراسة والحوار، والمشاركة المسؤولة والعمل مع كل فرد من أفراد المجتمع^(١). كذلك يستخدم مفهوم تنمية المجتمع مع المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية على حد سواء. إلا أن الاختلاف بين تنمية المجتمعات الريفية، والحضرية يتركز على نوعية الأنشطة في هذه المجتمعات، إذ أن أنشطة تنمية المجتمع في الريف اهتمت بتحسين الأساليب المستخدمة في الزراعة، والري وتوفير الخدمات الصحية، والتعليمية والاهتمام بالصناعات البيئية والمنزلية ومشروعات المرأة وتدريب القادة. أما الأنشطة في المجتمعات الحضرية فقد اهتمت بالأنشطة الخاصة بالإسكان والمرافق وإزالة الأحياء العشوائية، ومساعدة الأهالي على إقامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والتدريب المهني والتشغيل ومراكز الخدمات الاجتماعية وتعليم الكبار، والترويج، والبرامج العلاجية وغيرها وفقاً لاحتياجات كل مجتمع. وفي ضوء هذا يستخدم مصطلح تنمية المجتمعات الريفية، عندما تمارس في المجال الريفي ويستخدم مصطلح تنمية المجتمع الحضري عندما تمارس في المجال الحضري^(٢).

رابعاً: وظائف الجامعات الحديثة:

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها^(٣)، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية وهي، نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع^(٤).

(١) سامي محمد نصار، فهد عبد الرحمن الرويشد: اتجاهات جديدة في تعليم الكبار، الكويت، مكتب الفلاح، ٢٠٠٠.

ص ص ١٢٠-١٢١

(٢) محمد رفعت قاسم: مرجع سابق . ص ٦

(٣) ناهد عدلي شاذلي: مرجع سابق . ص ١٨٣

(٤) سامي فتحي عمارة: " معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم " ،

المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي. التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر

المعلوماتية من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩. ص ١٦

ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظائف الأخرى، بل توجد صلة وثيقة بينهم، فإن العملية التعليمية تعد مجالاً خصباً لإثراء البحث، وهي في نفس الوقت تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسئولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع، بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من ناحية أخرى^(١). ومن ثم توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعتبرهما إعداداً للعمل، وبدلاً من مفهوم الجامعة المنعزلة عن المجتمع تطرح مفهوم الجامعة في تنمية المجتمع^(٢).

(أ) التعليم:

إن التعليم أصبح أداة رئيسية لحركة كل من الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، ومن ثم أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وبناء على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة^(٣).

ونظراً لما يحظى به التعليم الجامعي بوجه خاص من اهتمام متزايد باعتباره قمة الهرم التعليمي^(٤)، فقد تزايد الاهتمام بإنشاء الجامعات وزيادة الأعداد المقبولة لتحقيق التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا وتلبية الاحتياجات من القوى العاملة والمنحصصة، وتوفير العنصر البشري القادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية^(٥). وإذا كان التعليم مفتاح التنمية، فإن الإنسان هو أداة التغير والتطور لتحقيق التقدم في التنمية، ومن ثم يعتبر الإنسان أداة التنمية وهدفها في آن واحد^(٦).

(١) حميدة عبد العزيز إبراهيم: " بعض مشكلات الأنشطة الطلابية بالجامعة. دراسة ميدانية " ، مجلة كلية التربية، المجلد الخامس، العدد الأول، كلية التربية بجامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢. ص ٢

(٢) محمد نبيل نوفل : مرجع سابق . ص ٥٧

(٣) علي السيد الشخبي، صالحه عبد الله عيسان: مرجع سابق . ص ٦٠

(٤) عبد الفتاح أحمد حجاج: " اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه " ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد الأول، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣. ص ٦٣

(٥) نادية جمال الدين: " سياسة التعليم الجامعي في مصر بين حصاد الرغبات والاستجابة لتحديات العصر . رؤية ناقدة "، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين من ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ ، المنوفية، جامعة المنوفية، ١٩٩٦. ص ٣

(٦) إسماعيل محمود دياب: العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠. ص ٣٣

فبالرغم من أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً هاماً في التنمية، إلا أنه لا واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية^(١). وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري كأهم عنصر من عناصر التنمية^(٢).

ولما كان نجاح الجامعة في أداء وظائفها معناه زيادة قدرتها على تخريج أفراد مؤهلين تأهيلاً جيداً قادرين على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع^(٣)، فلم يعد التعليم الجامعي مجرد وسيلة للحصول على شهادة معتمدة تجيز صاحبها للعمل فقط، بل وسيلة إلى تخريج أفراد قادرين على الإبداع والتجديد والإثبات الفعلي على الاستفادة مما تلقوه من دراستهم الجامعية، حيث إن الحدود الجغرافية بين الجامعات قد تلاشت في ظل ثورة الاتصالات الحالية وغيرها من وسائل التعليم وتبادل المعلومات عن طريق الإنترنت، مما أدى إلى منافسة حادة بين جامعات البلد الواحد، بل بين جامعات العالم كله^(٤).

وبالتالي أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعي أكثر شمولية وتعقيداً، فلم تعد مهمة التعليم الجامعي تخريج متخصصين محليين، بل تخريج متخصصين على مستوى دولي قادرين على تفهم التقدم العلمي الهائل والإنجازات التقنية والتغيرات السريعة في مجال استخدام الحاسبات الآلية.

كما أن التغيرات الحادثة في الإنتاج قد زادت من الصعوبات التي تواجه خريجي الجامعات في العالم الجديد، فلم يعد في وسع الجامعات تعليم وتدريب طلابها على وظائف ثابتة، نظراً لصعوبة التنبؤ بالمهن التي سوف تختفي مستقبلاً وطبيعة المهن الجديدة التي ستحل محلها، مما يزيد من صعوبة المهمة الملغاة على التعليم الجامعي باعتباره الركيزة الأساسية القادرة على استشراف الواقع الجديد ومعايشته في حدود هذا الزخم الهائل للمعلومات والتقدم والتكنولوجيا^(٥).

ومن هنا يجب أن تهدف العملية التعليمية في جامعة المستقبل إلى تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي، واكتسابه الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الإبداع، والقدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه والقدرة على تنمية شخصيته، كذلك إكسابه القدرة على التحكم في التغير والقدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه، والرغبة في الاستمرار في التعلم^(٦). وبذلك يؤدي التعليم الجامعي إلى تكوين مواطن على

(١) أحمد جمعه حسانين: التربية وتنمية المجتمع، مجلة كلية التربية، المجلد الأول، العدد ٨، مطبعة جامعة أسيوط، أسيوط، ١٩٩٢، ص ٣٩٧

(٢) نروت عبد الباقي، أحمد حبيب: التخطيط للتعليم العالي وأثره في التنمية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، السنة التاسعة، العدد الأول، كلية التربية جامعة المنوفية، المنوفية، ١٩٩٣، ص ٢٠٥

(٣) منير عبد الله حربي: التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس. الأهمية والمبررات والمتطلبات. دراسة ميدانية على جامعة طنطا، مجلة كلية التربية، المجلد الثاني، العدد الثلاثون، مطبعة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠١، ص ٣٠٨

(٤) سامي فتحي عمارة: مرجع سابق، ص ١٦

(٥) السيد محمد ناس، نهي عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٢٤٦، ص ٢٤٨

(٦) عبد الفتاح أحمد جلال: مرجع سابق، ص ٢٨

درجة كبيرة من النضج العقلي، والوعي والفهم لمشكلات الحياة اليومية، ولديه من المهارات ما يؤهله لأن يكون كفوفاً في مجال تخصصه الدقيق^(١).

(ب) البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة، الاقتصادية، والصناعية والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات.

وقد زاد في أهمية البحث العلمي تصاعد حدة المتغيرات العالمية، وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تركز أساساً على المعلومات وإداعات العقل الإنساني^(٢). لذلك أعطيت البحوث سواء كانت نظرية أو تطبيقية، أهمية كبرى في كثير من الدول وخاصة المتقدمة منها، ومع ذلك فالأهمية التي تعطي للبحوث تختلف باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها.

فبينما تركز البحوث في الدول المتقدمة على إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن استخدام وسائل العلم والتكنولوجيا، تركز هذه البحوث في الدول النامية على إيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بالغذاء والزراعة والتعليم وغيرها من الصعوبات التي تواجهها هذه المجتمعات^(٣).

وتعتبر الجامعات معقلاً للعلم والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، من جهة ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى^(٤). فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة، بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل.

(١) أسماء عبد المنعم إبراهيم: " اتجاهات طالبات الجامعة نحو نظم التعليم المعاصرة . بحث ميداني " ، المؤتمر السنوي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي في مصر تحديات الواقع والمستقبل" من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ . ص ٣٩٥

(٢) ممدوح الصرفي وآخرون: " إشكاليات البحث العلمي في مصر والتوجهات المستقبلية للتغلب عليها " ، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية في الفترة ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٠ ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ٢٢٣

(٣) محمد إبراهيم محمد الشطلاوي: مرجع سابق . ص ٨٤

(٤) السيد محمد أحمد ناس: " دور البحث العلمي بالجامعات في التنمية . دراسة مقارنة " ، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة " من ١-٢ مارس ١٩٩٧ ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ . ص ٧٥

كما أن الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغيير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفاً أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية، وأن نتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ أهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية^(١).

كما تعتبر أنظمة الدراسات العليا في الجامعات المصدر شبه الوحيد الذي يقوم بتأهيل وصقل أجيال متلاحقة من الباحثين، الذين ينهضون بمسئولية البحث العلمي في كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والأهلية. ومن ثم تصبح الجامعة في منظورها الحديث مؤسسة تربوية تعليمية بحثية تهتم بتخريج أجيال من الباحثين في مختلف مجالات العلوم والمعارف بالإضافة إلى دورها في القيام بالبحوث العلمية التي تستهدف في المقام الأول تنمية المجتمع، علاوة على كونها بيتاً للخبرة يرجع إليه كل مهتم بالبحث العلمي^(٢).

أما المحاور الرئيسية التي تدور حولها البحوث التي تضطلع بها الجامعة، فتنبثق من طموحات وأهداف البحث العلمي في ضوء استراتيجيات خطط التنمية الوطنية ومشروعاتها، وتتمثل في ثلاثة محاور هي:

- البحوث الأكاديمية والتطبيقية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بصورة مباشرة، بشكل فردي أو في إطار فريق بحثي مشترك.

- البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا وبإشراف أعضاء هيئة التدريس (رسائل الماجستير، والدكتوراه)

- البحوث والدراسات التي تجريها مراكز أو معاهد البحوث المرتبطة بالجامعة بطلب من جهات أخرى في القطاع الخاص، وكذلك البحوث التي تمويلها مؤسسات البحث العلمي ضمن الاستراتيجيات العامة للبحث في الدول، والتي تطلب من الجامعة القيام بها^(٣).

ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحتوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعو القرار معلوماتهم لحل المشكلات. كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في

(١) محمد حلمي بلال: " البحث العلمي في الجامعات وأهدافه ومستقبله " ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا "الدراسات العليا وتحديات القرن الحادي والعشرين" من ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٦ . ص ص ٥٥-٥٦ .

(٢) لجنة مجلس الدراسات العليا بجامعة حلوان: " تقويم أنظمة الدراسات العليا بالجامعات المصرية " ، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية في الفترة من ٢٧-٢٨ مارس، ٢٠٠٠ . ص ٥ .

(٣) جمال محمد أبو الوفا: " نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعة المصرية في ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية" ، المؤتمر السنوي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي في مصر تحديات الواقع والمستقبل" من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤ . ص ص ٤٩٣-٤٩٤ .

ومشكلات تتميز عن تلك التي لغيرها، ولذا فإنه يصعب أن نعثر على نمط واحد متفق عليه دون سواه لتصنيف هذه الخدمات^(١).

لذا فإن مجال تنمية المجتمع أوسع وأشمل من أن يتم تحديده، أو حصره في أعمال وأنشطة بعينها، وإنما هو بذلك متعدد ومتنوع بتعدد وتنوع الحياة نفسها، وعلى اختلاف مكوناتها الاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم يندرج تحت مفهوم تنمية المجتمع كل ما يمكن أن تقدمه الجامعة من إسهامات ومشاركات^(٢).

لذا فإن ما سيذكر لا يمثل كل ما يمكن أن تقوم به الجامعة في هذا المجال بل هو نموذج لأمتة أصبحت معروفة في الكثير من الجامعات الرائدة في هذا المجال. ويبقى المجال مفتوحاً لطرح جوانب أخرى يمكن أن تدرج، فالمجال ديناميكي متجدد يستجيب للتغيرات التي يعيشها المجتمع. فقد تمارس إحدى الجامعات كل الجوانب، أو أكثر وقد تمارس غيرها بعض الجوانب وبدرجات متفاوتة كل حسب ظروفها وحاجاتها التنموية، اقتصادياً واجتماعياً^(٣) وثقافياً. وفيما يلي عرض لأهم هذه المجالات:

١- الأنشطة الثقافية:

إن الجامعة باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية في المجتمع قادرة على النهوض بالمجتمع من خلال تحديدها لأوضاعه الثقافية والعلمية وتزويده بما يحتاجه في هذا الجانب^(٤) من منطلق تنمية المجتمع تنمية متكاملة من جميع النواحي، وعلى أساس من أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة، أصبحت من ضرورات العصر، وباعتبار أن الجامعة تشكل مركزاً للإشعاع العلمي ومن أكثر وسائل المجتمع ثراءً وتأثيراً في مجال التثقيف^(٥).

تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها، من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتالي تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم، وتزيد من قدرتهم على إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلابها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.

(١) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، نور الدين محمد عبد الجواد: مرجع سابق . ص ٥١

(٢) محمد محمد سكران: " الجامعة والتعليم المستمر في إطار مفهوم التنمية الشاملة " ، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة " من ١-٢ مارس ١٩٩٧، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ . ص ٢٣٦

(٣) سميح أبو مغلي وآخرون: مرجع سابق . ص ٥٦٦-٥٦٧

(٤) هادي أحمد مخلف: " دور الدراسات الميدانية الجامعية في الدراسات العليا لمعالجة مشاكل المجتمع " ، مؤتمر جامعة القاهرة الأولى "الجامعة والمجتمع" من ١٥-١٧ مايو ١٩٩٠، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٠. ص ٢

(٥) محمد محمد سكران: " نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل " ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المستقبل" من ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩. ص ٦٥

ولا يقتصر دور الجامعة فقط على نقل وتوصيل الرصيد الثقافي من وإلى الجامعة، والحفاظ على الهوية الثقافية، بل يمكنها تطوير ذلك الرصيد وتجديده وتنميته في ضوء الأيديولوجيات التي يتبناها المجتمع، مستعينة في إحداث ذلك بعلمها وأنشطتها وآلياتها، وكل إمكاناتها المادية والبشرية^(١).

ومن هذا المنطلق تستطيع الجامعة أن تؤدي دورها القيادي في تنمية المجتمع وتنمية ثقافته من خلال قنوات عدة منها^(٢)، الندوات العامة التي تعقد بداخل الجامعات وخارجها، ويشترك فيها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والخبراء على المستوى القومي، والتي تتناول المواضيع الثقافية العامة التي تستطيع الجامعة لعب دور فعال في نشر نور المعرفة عنها بالمجتمع^(٣).

كذلك من خلال تنظيم اللقاءات والمؤتمرات لمناقشة القضايا المجتمعية والعمل على تنمية وعي المواطنين بتلك القضايا، وتوفير المناخ العام الذي يشجع على تنمية روح المبادرة لديهم لنفهم هذه القضايا ومواجهتها، بالإضافة إلى عرض وجهات النظر المختلفة بشأنها، وعرض نتائج البحوث المحلية والعالمية وتجارب المجتمعات الأخرى في مواجهتها، والاستفادة من تلك الخبرات في اقتراح برامج وخطط للتدخل في علاجها على المستوى القومي والمحلي^(٤).

وبذلك تكون الجامعة ملتقى تبحث فيه القضايا المحلية، والإقليمية والوطنية، والدولية وتوجد لها الحلول ويتم ذلك كله بروح النقد العامة البناءة ويشجع فيه المواطنون على المشاركة في النقاش والحوار^(٥).

كما تستطيع الجامعة أن تقوم بدور فعال في مواجهة التحديات الثقافية المعاصرة^(٦) بتنظيم اللقاءات والمؤتمرات التي تناقش قضايا التنمية الثقافية، والتحديات التي تواجهها هذه الثقافة، نتيجة الغزو الثقافي، واقتراح الآليات والإجراءات التي تخفف من الآثار السلبية لها.

(١) محمد محمد عبد الحليم، محمد علي عزب: مرجع سابق . ص ٧١

(٢) حمود بن عبد العزيز البدر: " واقع الثقافة العربية ودور الجامعات في المملكة العربية السعودية في تنميتها " ، مجلة *قراءات حول التعليم العالي*، العدد الثاني، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، الأردن ، ١٩٩١ . ص ٦٨

(٣) نبيلة هدايت : " دور الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع والبيئة " ، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني "دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة " من ١-٢ مارس ١٩٩٧ ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ . ص ٦٥-٦٦

(٤) أمين محمد شعبان وآخرون: " تطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل " ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المستقبل" من ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩ . ص ٢١٤

(٥) علي أحمد مذكور: *التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل*، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠ . ص ١٩٤

(٦) أحمد مصطفى أبو زيد: " التحدي الثقافي من دور الجامعات في مواجهة التحديات المعاصرة " ، مجلة *رسالة الخليج العربي*، العدد الثاني والثلاثون، السنة العاشرة ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٠ . ص ١٢٢

كما يمتد دور الجامعة في إطار وظيفة تنمية المجتمع إلى تثقيف المجتمع بكامله عن طريق النشاطات الثقافية^(١) والفنية لطلاب الجامعة مثل النشاط المسرحي والمعارض الفنية، والندوات الثقافية والاحتفالات بالمناسبات الدينية والقومية، والأنشطة الرياضية، وهي نشاطات يقوم بها الطلاب على مدار العام الدراسي وأثناء العطلات الصيفية، وتخرج بها الجامعات إلى المجتمع لكي تقدم إليه نتائج أعمالها بكل ما تحمله من مضامين ثقافية وفكرية أحسن اختيارها ودرس مدى تأثيرها على إطاره القيمي^(٢).

٢- الاستشارات:

هي نشاطات أو خدمات اعتيادية يقدمها أعضاء هيئة التدريس^(٣) كل في مجال اختصاصه، لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

وتعد الاستشارة، وتبادل الرأي، والاستعانة بأحد الأساتذة للعمل بصفة مؤقتة في أحد قطاعات الإنتاج، أو الخدمات، من الأساليب المباشرة للعلاقة بين الأكاديميين ومؤسسات الإنتاج^(٤)، كما تعد وسيلة من أهم وسائل نقل المعرفة بين الجامعة وهذه المؤسسات، ومن أهم وظائف الجامعات في مجال تنمية المجتمع^(٥).

وتتمثل وظيفة الاستشارة في عدد من الفعاليات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، وإمداد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية، وآخر التطورات التكنولوجية في الصناعات المنافسة والقيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للمنتجات الصناعية، وتقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة بهدف إعطاء المشورة الصالحة لحل المشكلات التقنية والإدارية، التي تعترض طريق الصناعة، وكذلك استحداث مراكز للاستشارات تكون مشتركة بين الأقسام المختلفة وتعمل بروح الفريق^(٦).

٣- البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية:

تعد البحوث التطبيقية بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية وتستهدف خدمة الإنسان ورفاهيته^(٧). كما أنها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في

(١) عبد الله بوبطانه: " دور الجامعات في تعزيز الذاتية الثقافية العربية " ، مجلة قراءات حول التعليم العالي، العدد الثاني،

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، الأردن ، ١٩٩١ . ص ٧-٨ ، ص ١٢

(٢) محمد عبد الخالق علام: " دور التعليم العالي في تنمية الثقافة بالمجتمع المصري " ، مجلة قراءات حول التعليم العالي،

العدد الثاني ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، الأردن ، ١٩٩١ . ص ٥٠

(٣) جيرولد آبس : التعليم العالي في مجتمع متعلم، ترجمة شحدة فارح، عمان، دار البشير، ١٩٩٢ . ص ١١٥

(٤) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، نور الدين محمد عبد الجواد: مرجع سابق. ص ٥٦-٥٧

(٥) سليمان بن محمد الجبر: مرجع سابق . ص ١٢٢

(٦) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق . ص ٢٠٥

(٧) عبد الله جمعه الكبيسي، محمود مصطفى قمبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، الدوحة،

مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية، ومثل هذه البحوث غالباً ما تسفر عن تجديدها وابتكارات تقضي على المشكلات وتؤدي بالتالي إلى توثيق العلاقات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع^(١).

وتعتبر هذه البحوث من أهم ما تقدمه الجامعات الحديثة، ولتحقيق هدف هذه البحوث تخصص بعض الجامعات مكتب اتصال خاص بها يذهب ممثلوه إلى الجهات المختلفة للحصول على عقود للأبحاث، وفي جامعات أخرى تخصص الجامعة جزءاً من أرضها للشركات الصناعية لكي تقيم كل شركة رغبة مركز أبحاث خاص بها على أرض الجامعة، يعمل فيه أساتذة الجامعة، لتقديم البحوث التي تحل المشاكل الخاصة بالشركة.

وبالإضافة إلى الأبحاث التي تجريها الجامعات بناء على طلب الجهات الخارجية، هناك أبحاث علمية تجريها الجامعة وتمولها للحصول على نتائج تقوم بعد ذلك بتسويقها، وهي بحوث تحددها الجامعة، بالنظر إلى احتياجات العمل المختلفة^(٢). وهذه البحوث قد تكون بحوثاً قصيرة المدى أو بحوثاً طويلة المدى تتعلق في الغالب بمشكلات رئيسة، ترتبط بعملية التنمية وربما لا يظهر عائدها إلا في المدى الطويل^(٣).

كما تقوم الكليات بالجامعات بإنشاء محطات تجارب لها في الأماكن التي تحتاج إلى خدماتها في أماكن مختلفة من المنطقة المحيطة بها، ويختلف نشاط المحطة حسب النشاط الغالب في المنطقة وتبعاً لتخصص الكلية ذاتها، وتقوم المحطة بالبحث والإرشاد، إذ قد يؤدي وجودها في نفس البيئة إلى إتاحة الفرصة للعاملين بها من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لدراسة مشاكل المنطقة، مما يؤدي إلى اكتسابهم خبرة عملية بمشاكل المنطقة، وإيجاد الثقة لدى الأهالي فيما تقوم به المحطة من تجارب وأبحاث وما توجهه إليهم من إرشادات.

والى جانب المحطة الثابتة تقوم الجامعة بإرسال قوافل تعليمية أو إرشادية أو طبية للمواطنين في المناطق النائية التي لا يوجد بها خدمات جامعية، سواء لنشر الوعي الصحي أم لعلاج المواطنين في تلك الجهات، وكذلك إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الأفراد والهيئات في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى عمليات التدريب المهني للعاملين وتطوير وتجديد مهاراتهم^(٤).

٤- تعليم الكبار:

يلقي مفهوم تعليم الكبار الآن بقبول واسع في أغلب دول العالم وثقافته المتعددة باعتباره من المجالات الهامة بالنسبة للمجتمع، نظراً لما يمكن أن يقوم به في حل الكثير من القضايا والمشكلات^(٥).

(١) عبد العزيز بن عبد الله السنبلي، نور الدين محمد عبد الجواد: مرجع سابق . ص ٥٦

(٢) فتحي والي: " الجامعة والمجتمع " ، مؤتمر جامعة القاهرة الأولى "الجامعة والمجتمع" من ١٥-١٧ مايو ١٩٩٠ ، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٠. ص ٥

(٣) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق . ص ٢٠٤

(٤) عنتر لطفي محمد، فاطمة عبد القادر حسن: مرجع سابق . ص ٦٤-٦٥

(٥) محمد المصليحي محمد إبراهيم سالم : " الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار في المستوى الجامعي " ، مجلة التربية،

ويشمل تعليم الكبار كل المؤسسات التربوية التي يحصل فيها الفرد على فرص تعليمية سواء كانت خلال التعليم النظامي أو بعد التخرج منه^(١)، ومن هنا يصبح تعليم الكبار عملية مستمرة مدى الحياة، كما يشمل تعليم الكبار بمفهومه الحالي الأساليب التقليدية، كما يتضمن كذلك التعليم المفتوح والتعليم من بعد^(٢). وفي إطار مبدأ التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة أصبح لتعليم الكبار أسساً فلسفية وأهدافاً مرسومة واضحة، ومؤسسات معتمدة لها برامج وأنشطة متنوعة، ومتعددة الأبعاد، وقد أخذت كثير من دول العالم المتقدم حضارياً تتبنى هذا النمط من التعليم لمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة وتحدياتها. لقد أظهرت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً كبيراً في تطوير حركة تعليم الكبار^(٣)، باعتبارها لا تنفصل عن حركة الحياة والتقدم والتغير في المجتمع، فهي حركة فاعلة ومتفاعلة تؤثر في المجتمع وتتأثر به. ولما كان تقدم أي مجتمع رهن بما يحصل عليه أفراد من تعليم، فإن الاهتمام بتعليم الكبار وتوفير فرص الاستفادة من برامجه أمام جميع أفراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً من شروط بقاء المجتمعات واستمرارها والحفاظ على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي^(٤).

وقد عرفت منظمة اليونسكو تعليم الكبار بأنه "المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة أياً كان مضمونها أو مستواها أو أسلوبها، مدرسية كانت أم غير مدرسية، وسواء كانت امتداداً أو بديلاً للتعليم الأول المقدم في المدارس والكليات والجامعات، أو فترة التلمذة الصناعية التي يتوسل بها الأفراد - الذين يعتبرون من الكبار في نظر المجتمع الذي ينتمون إليه - لتنمية قدراتهم، وإثراء معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم الفنية أو المهنية أو توجيهها وجهة جديدة، وتغيير موقفهم أو مسلكتهم مستهدفين التنمية الكاملة لشخصياتهم، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية "

إن هذا المفهوم الشامل لتعليم الكبار يؤكد الصلة الوثيقة بين تعليم الكبار والتنمية الشاملة بمختلف جوانبها. فمن ناحية صار من الضروري أن ينظر لتعليم الكبار باعتباره جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، فهو دعامة أساسية، وركيزة هامة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والسياسية^(٥). ذلك

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية: *استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي*، تونس، المنظمة، ٢٠٠٠. ص ٢٨

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية: *الخطة العربية لتعليم الكبار*، تونس، المنظمة، ٢٠٠١. ص ١٦

(٣) مسارع الراوي: " نحو تطوير حركة تعليم الكبار في البلاد العربية "، *مجلة تعليم الجماهير*، السنة الثامنة والعشرون، العدد ٤٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠١. ص ٢٠١

(٤) الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة: " التقرير الختامي لاجتماع خبراء حول تطوير مناهج تعليم الكبار في الجامعات في إطار التعليم المستمر بالقاهرة من ٢٠-٢٣/٩/١٩٩٣ "، *مجلة العلوم التربوية*، المجلد الأول، العدد الثاني، معهد الدراسات التربوية، الجيزة، ١٩٩٤. ص ٩٤

(٥) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: *تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. الدورة السادسة والعشرون ١٩٩٨-١٩٩٩*، القاهرة، المجلس، ١٩٩٩. ص ٣٢-٣٣

أن تعليم الكبار لا يستهدف فقط تحسين الإنتاج وإنما يسعى أيضاً لتحقيق تنمية متكاملة للأفراد عن طريق تنمية قيمهم واتجاهاتهم، وعقولهم ومهاراتهم في آن واحد^(١).

ومن ناحية أخرى صار من المهم أن ينظر إلى تعليم الكبار باعتباره جزءاً متمماً لتنمية النظام التعليمي الكلي، تزول فيه الفواصل بين التعليم النظامي وغير النظامي بحيث لا يصبح التعليم النظامي بمثابة مراحل منتهية، وإنما بداية لنمو علمي ومهني واجتماعي مستمر مدى الحياة من خلال برامج تعليم الكبار. كما يجب أن ينظر إليه باعتباره مسئولية المجتمع ككل، المجتمع المعلم، المتعلم. فكل المؤسسات الاجتماعية يجب أن تشارك في تحمل مسئوليته في توافق وتكامل ومن أهمها مؤسسات ومعاهد التعليم وخاصة التعليم العالي^(٢).

ومن هنا جاءت أهمية تعليم الكبار حتى صار ينظر إليه كمستوى رابع من التعليم يأتي بعد المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية، وصارت برامج تعليم الكبار جديدة بالعبارة والاهتمام، كالبرامج الأخرى في كل المستويات من أجل الصلة المباشرة لرفع المستوى العام أو التأهيل الشامل في كل الميادين، ومن أجل الصلة الوثيقة بتنفيذ خطط التنمية^(٣).

لذلك حظي مجال تعليم الكبار بعناية الجامعات التي أصبحت معنية بخلق فرص التعلم والتدريب، وإعادة التعليم ومعاودة التدريب للكبار من أبناء المجتمع في شتى القطاعات والمهن.

وهناك عوامل ومبررات حضارية قادت الجامعات في العقود الأخيرة إلى الإسهام الفعال في قضايا التنمية المجتمعية والتحول إلى مراكز للتعليم والتعلم لكل فئات العمر، كما زادت من أهمية دورها في تدريب وإعادة تدريب معلمي الكبار في شتى القطاعات والمهن، ومن أهم العوامل التقدم العلمي والتكنولوجي، وثورة الاتصالات وما أحدثته من انفجار معرفي هائل وتعظيم الاهتمام بمحو الأمية، والدعوة لربط التعليم بالعمل والإنتاج^(٤).

كما زادت مشاركة الجامعات في برامجها واهتمامها بقضاياها، والبحوث المرتبطة به وإتاحة المزيد من الفرص لقبول الكبار ببرامجها النظامية، وغير النظامية، هذا بالإضافة إلى توفير برامج التربية

(١) نبيل أحمد عامر صبيح : " التجارب العالمية في تدريس مناهج تعليم الكبار في الجامعات ومتضمناتها للجامعات العربية " ، مجلة تعليم الجماهير، السنة الحادية والعشرون، العدد ٤١ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٤ . ص ٩٨

(٢) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٩٩، المجلد الخامس والعشرون، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٩٩ . ص ٤٥١

(٣) علي إدريس : " التأهيل الشامل في التربية المستمرة " ، مجلة تعليم الجماهير، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٤٥ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٨ . ص ١١١

(٤) عبد الله بيومي وآخرون : بعض المدخل لتثقيف جهود محو الأمية في الريف المصري . دراسة ميدانية، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩ . ص ١٧٠

المهنية المستمرة في التخصصات المختلفة التي تتم داخل وخارج الحرم الجامعي، كما زادت فرص قبول الكبار الراغبين في الانتساب والحصول على الدبلومات^(١).

ومن هنا تلعب الجامعات دوراً هاماً في إطار العديد من مجالات تعليم الكبار، ومنها:

أ- محو الأمية:

تلعب الجامعة دوراً متعدد الأبعاد سواء في برامج المكافحة أو برامج المتابعة ومن أكثر هذه الأبعاد شيوعاً ما يلي:

- ١- الإسهام في وضع الخطط القومية لمحو الأمية، وتوفير الخبرات اللازمة لذلك.
- ٢- توفير الخبرات الفنية اللازمة لإعداد البحوث، والدراسات الميدانية لمؤسسات محو الأمية، وتعليم الكبار.
- ٣- إعداد المواد التعليمية، والأدوات، والأجهزة والوسائل التعليمية اللازمة.
- ٤- المساهمة في إعداد الكتب الأساسية، وكتب المتابعة وأدلة المعلمين.
- ٥- تنظيم برامج إذاعية وتلفزيونية، واستخدام القنوات الفضائية وأساليب التعلم من بعد للإسهام في محو الأمية بالمناطق النائية والمهمشة.
- ٦- توظيف الأساليب التكنولوجية الحديثة في برامج محو الأمية والمتابعة مثل الكمبيوتر والإنترنت.
- ٧- وضع البرامج اللازمة لتدريب كافة المشتغلين في محو الأمية لتعليم الكبار، وتنفيذ هذه البرامج في إطار التعاون مع الهيئات والمؤسسات المختصة.
- ٨- وضع برامج النقوم اللازمة سواء لتقديم الخطط والبرامج، أو المفاهيم، أو الكتب، والمواد التعليمية، أو المعلمين، أو الإشراف والتوجيه، أو الدارسين، أو الوسائل التعليمية والتقنيات، والامتحانات وغيرها^(٢).
- ٩- إعداد برامج مكثفة لطلاب الجامعة لتهيئتهم وإعدادهم للقيام بمهام التدريس في مراكز محو الأمية خلال الدورات الصيفية والعطلات الدراسية^(٣).

ب- مواصلة التعليم:

هناك فئة من الكبار حصلت علي قدر معين من التعليم ثم انقطعت لأسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو تربوية، وغيرها وبعد فترة زالت هذه الأسباب، في هذا الإطار يقدم تعليم الكبار من خلال مؤسسات التعليم الموازي فرصاً تعليمية لنوعيات مختلفة من الأفراد، وتتميز هذه المؤسسات بعدم وجود القيود، والضوابط المتشددة الموجودة في مؤسسات التعليم النظامي مثل شرط السن، وتوقيت الدراسة،

(١) محمد المصليحي محمد إبراهيم سالم: مرجع سابق . ص ٧٠

(٢) رشدي أحمد طعيمة: " الجامعة وتعليم الكبار " ، مجلة تعليم الجماهير ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد ٤٨ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠١ . ص ١٠٢

(٣) عبد الله بيومي وآخرون: مرجع سابق . ص ٤

وغيرها مما يتيح للدارس حرية الحركة ،ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من مؤسسات التعليم الموازي، وهي مؤسسات لمواصلة التعليم العام ،ومؤسسات لمواصلة التعليم العالي والجامعي ،وبرامج التعليم الجامعي المفتوح من بعد^(١).

وعلي ذلك يمكن أن تسهم الجامعات في مساعدة الأفراد علي مواصلة تعليمهم الجامعي من خلال:

١- قبول الطلاب ببعض الكليات الجامعية (نظام الانتساب):

" ويقتصر قبول الدارسين علي كليات نظرية معينة مثل الآداب ،والحقوق ،والتجارة ،وهذا النظام لا يتطلب من الدارسين التفرغ الكامل للدراسة ،بل يقتصر حضورهم غالباً علي نهاية العام ،أو نهاية الفصل الدراسي .ويقبل الكبار علي هذا النوع من التعليم إما للحصول علي مؤهل جامعي لأول مرة مما يترتب عليه تحسين الوضع الاقتصادي ،والاجتماعي ،وأحياناً بعض الدارسين الحاصلين فعلاً علي مؤهلات جامعية يلتحقون بهذا النظام بهدف ممارسة نوع آخر من الدراسة ،والحصول علي مؤهل جديد"^(٢).

٢- تقديم برامج التعليم الجامعي المفتوح والتعليم من بعد:

التعليم المفتوح والتعليم من بعد هو تعليم جماهيري يقوم على فلسفة تؤكد حق الأفراد بالوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة، أي أنه تعليم مفتوح لجميع الناس لا يتقيد بوقت ولا بفترة من المتعلمين، ولا يقتصر على مستوى، أو نوع من التعليم فهو يتناسب وطبيعة حاجات المجتمع، وأفراده وطموحاتهم، وتطوير مهنتهم.

كما أنه لا يعتمد على المواجهة بين المعلم، والمتعلم بل على نقل المعرفة إلى المتعلم أو الدارس بوسائط تعليمية متقدمة تغني عن حضوره إلى غرفة الصف كما هو الحال في المؤسسات التربوية التقليدية. وقد عزز هذا الاتجاه التطورات التقنية المتسارعة التي سهلت الاتصال بين الدارسين من جهة ومدرسيهم والمراكز الدراسية من جهة أخرى.

ويعرف التعليم المفتوح بأنه " أحد نظم التعليم التي تهدف إلى إحداث التعلم بطريقة مقصودة وله مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وتتميز بخصائص معينة مثل التحرر من السن والمجموع، وحرية اختيار برامج الدراسة التي تناسبه، ولا يلتزم فيها الطالب بزمن محدد لانتهاء من الدراسة، وتخضع فيه العملية التعليمية لتنظيم مؤسسي يعتمد علي الاستخدام المكثف للمواد التعليمية الذاتية، ووسائل الاتصال الحديثة"^(٣).

(١) محمد متولي غنيمية، إبراهيم محمد إبراهيم: التربية والمجتمع قضايا ومشكلات، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢. صص ١٢٦-١٢٧.

(٢) المرجع السابق . ص ١٢٧.

(٣) أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل: مرجع سابق . ص ٩٠.

بينما يعرف التعليم من بعد بأنه " ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه المعلم والمتعلم منفصلين عن بعضهما في الزمان أو المكان، وتستخدم فيه الوسائل التكنولوجية، مثل الوسائل المسموعة والمرئية، والمطبوعة لعبور الفجوة التدريسية بينهما" (١).

ويمكن النظر إلى التعليم المفتوح والتعليم من بعد من زوايا ثلاث، فمن منظور المدارس يعني التعليم من بعد التحرر من قيود الزمان والمكان، والسماح له بغض النظر عن العمر بالتمتع بمزيد من الفرص التعليمية والمرونة ومن ثم الجمع بين العمل أو إدارة شؤونه الخاصة، والتعليم في آن واحد. ومن منظور أرباب العمل فإن التعليم من بعد يوفر فرصاً لتدريب العاملين وتطوير مهاراتهم المهنية ربما في مواقع العمل نفسه مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج مع تحسين جودته بتكلفة قليلة نسبياً.

ومن منظور الدولة فإنه يحقق ديمقراطية التعليم وذلك بزيادة عدد الدارسين، وإيصال نظم التعليم والتدريب إلى جماعات لا تتوفر لها سوى فرص محدودة من التعليم والتدريب التقليدية (٢).

ولقد ظهر نمط التعليم الجامعي المفتوح على الساحة العالمية نتيجة تفاعل متغيرات عديدة، معرفية واقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية، وعوامل أخرى أثرت على الجامعة وعلى العملية التعليمية بها من حيث القبول وطرق التدريس والتقويم وكل إجراءات منح الدرجة العلمية فطورتها، وأضفت عليها نوعاً من المرونة مكنتها من القيام بأدوار جديدة واستيعاب طلاب جدد وتجسد ذلك كله في نشأة الجامعة البريطانية المفتوحة مع بداية السبعينيات ثم انتشر هذا النمط على مستوى العالم وتبنته الدول المتقدمة والنامية (٣).

كأحد البدائل القادرة على توفير المزيد من الفرص التعليمية لقطاعات كبيرة لم تتمكن من الانفتاح من هذه الفرص من خلال مؤسسات التعليم الجامعي التقليدي (٤)، وبأساليب غير تقليدية تسمح لهؤلاء الشباب الراغبين في الالتحاق به على أن يحصلوا على تعليم جامعي غير نظامي، تعليم يرتبط بحركة المجتمع الاقتصادية، ومطالبة المتغيرة ويتمتع بقدر كبير من المرونة، والقدرة على المواءمة بحيث يساعد الأفراد على تكيف أنفسهم مع مطالب العالم المتغير، ويساعدهم على المشاركة بإيجابية في عملية التنمية (٥).

(١) Willis, Barry : *Distance Education. A Practical Guide*, New Jersey, Educational Technology Publications Inc., 1993, p.4.

(٢) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: " مبادئ وإجراءات ضبط الجودة النوعية في أنظمة التعليم عن بعد " ، مجلة *تعليم الجماهير*، السنة ٢٨، العدد ٤٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠١. ص ٨-٩

(٣) نجوى يوسف جمال الدين: *التعليم الجامعي المفتوح في مصر النشأة والتوجهات المستقبلية*، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١. ص ٦٧-٦٨

(٤) عبد الراضي محمد: " التعلم الذاتي المستقل مدخل لتكيف التعليم العالي من بعد مع المستجدات المعاصرة في التعليم الجامعي " ، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي العربي عن بعد. رؤية مستقبلية" من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢. ص ٧١

(٥) محمد سيف الدين فهمي: *الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعليم المفتوح في الجامعات، مجلة دراسات في التعليم الجامعي*، العدد الأول، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٣. ص ١٢٤

تتعدد صيغ التعليم الجامعي من بعد وأشكاله المعاصرة باختلاف مؤسساته، ووسائله وفئات طلابه والسياق الاجتماعي، والثقافي المرتبط بظروف تطبيقه، ويصنف البعض صيغ التعليم الجامعي من بعد إلى الصيغة المستقلة، وفيها يقوم التعليم الجامعي من بعد من خلال جامعات مستقلة تعرف بالجامعات المفتوحة، أو جامعات التدريس من بعد وهذه الجامعات تمثل النمط الشائع للتعليم الجامعي من بعد (وخاصة بعد انتشارها في عقدي السبعينيات والثمانينيات) والصيغة الثنائية وفيها يقدم التعليم الجامعي من بعد من خلال وحدات أو مراكز تعمل في إطار الجامعات التقليدية، أو تخصص هذه الجامعات قسماً من أقسامها، أو من أقسام كلياتها للتعليم من بعد، ومن أشهرها أقسام الدراسات الممتدة، أو المستقلة في الجامعات.

كما توجد الصيغة التعاونية، حيث يعتمد هذا الشكل من التعليم الجامعي من بعد على وجود برنامج تعاوني بين عدد من الجامعات، تشارك فيه كل جامعة بتقديم تعليم من بعد لمقرر معين لطلابها وطلاب الجامعات الأخرى المشاركة ويشترط ألا يكون المقرر في موضوعات تحتاج إلى معاملة، أو تدريبات عملية^(١).

ويهدف التعليم من بعد والتعليم المفتوح إلى:

- ١- تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين المواطنين دون التمييز فيما بينهم لأسباب تتعلق بمكانتهم الاجتماعية، أو الاقتصادية أو بسبب العرق أو الدين أو الجنس.
- ٢- الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة.
- ٣- إتاحة الفرصة للشباب والكبار من الجنسين، وربات البيوت لاستثمار أوقات فراغهم في تثقيف أنفسهم، واكتساب العادات والمهارات المفيدة^(٢).
- ٤- مساعدة المتعلمين الكبار علي التوازن بين دراستهم، ومتطلباتهم العائلية، والوظيفية^(٣).
- ٥- تقديم الخدمات التعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم بسبب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية، والسياسية.
- ٦- مواكبة التطورات المعرفية، والتكنولوجية، حيث أدى تفجر المعرفة والتوسع الهائل في التقدم العلمي والتكنولوجي إلى صعوبة ملاحقة هذه التطورات بالأساليب التقليدية في التعليم التي تعتمد

(١) عادل عبد الفتاح سلامة: " التعليم الجامعي عن بعد " ، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعي "مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر" من ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ ، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١. ص ٥٤-٥٥

(٢) صالح ناصر عليمات: " التعليم الجامعي عن بعد المعينات والتطلعات المستقبلية " ، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعي "التعليم الجامعي العربي عن بعد: رؤية مستقبلية" من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ ، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢. ص ٥٣

(٣) Mariani, Matthew: Distance Learning in Postsecondary education .Learning whenever wherever, *Occupational Outlook Quarterly*, Vol.45, Issue 2, 2001, p.3..

على حفظ الحقائق واستظهارها، لذلك ينبغي اكتساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي من المصادر المختلفة، وهو ما يتيح التعلم من بعد^(١).

٧- التوجه نحو تعليم المرأة ولا سيما في الدول النامية.

٨- الإسهام في برامج محو الأمية وتعليم الكبار وذلك دون الحاجة للانتظام في صفوف دراسية.

٩- تقديم برامج تعليمية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع.

١٠- إعادة الثقة للمتعلمين الكبار بقدرتهم على متابعة التعلم^(٢).

١١- تحويل التعليم إلي تعلم، وبالتالي تغيير دور المعلم من كونه مصدر للمعرفة إلي ميسر لعملية التعلم^(٣).

كما يتميز التعليم المفتوح والتعليم من بعد، بالعديد من الخصائص من أهمها:

١- الفصل بين المعلم والمتعلم: الانفصال في مكان وزمان التعلم حيث إن التعلم من بعد قائماً أساساً على الفصل بين المعلم والطالب، ومن ثم فإن دور المعلم وطبيعة إجراءات التفاعل بينهما تختلف اختلافاً جوهرياً عن صور التعليم التقليدي^(٤).

٢- التحرر من قيود المكان والزمان أي أن العملية التعليمية يمكن أن تتم في أي وقت، وفي أي مكان يوجد فيه الطلبة، وذلك باستخدام وسائل تعليمية متعددة^(٥).

٣- السماح للطلاب بالتعلم الذاتي، بما يتفق وإمكاناته ورغباته، كما يتيح له اختيار المقررات الدراسية التي لها علاقة بعمله واهتماماته، أو أوضاع حياته الخاصة^(٦)، ووضع أهدافه بنفسه والتقدم في سير دراسته وفق سرعته الخاصة، واختيار طريقة الدراسة التي تناسبه وغيرها^(٧).

(١) يعقوب نشوان: " التعليم عن بعد " مفهومه وفلسفته وأهدافه وأهميته في التنمية " ، مؤتمر التعليم عن بعد ودور

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ١٠-١٢ إبريل ١٩٩٩، عمان، جامعة القدس المفتوحة، اتحاد الجامعات

العربية، ١٩٩٩. ص ١١-١٢

(٢) محمد وحيد صيام: " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتي في القرن القادم " ، المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية

مخصصة التعليم العالي والجامعي" من ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، مسقط، جامعة السلطان قابوس، ٢٠٠٠.

ص ٥٩٢ - ٥٩٤

(٣) Danaher ,P.A.: Open learning and technology .Problems and potentials ,*Social Alternatives*, Vol.13, Issue 4, 1994, p.24..

(٤) عبد الجواد بكر: *قراءات في التعليم من بعد* ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٠. ص ١٧

(٥) Kegan , Desmond : *Distance training taking stock at a time of change* , London, Rutledge press, 2000 ,p.32 .

(٦) تيسير الكيلاني: *أساسيات في نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودته النوعية*، القاهرة ، الشركة المصرية

للنشر ، ٢٠٠١. ص ١١-١٢

(٧) أفنان دروزة: " دور المعلم في عصر الإنترنت والتعليم عن بعد " ، مؤتمر التعليم عن بعد ودور تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات من ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٩، عمان، جامعة القدس المفتوحة، اتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٩. ص ٨

- ٤- الوصول إلى المناطق النائية، والمحرومة في الدول بهدف تقديم الخدمات لها، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة، والتنمية البشرية بين جميع أجزاء المجتمع وبين كل أفراده.
- ٥- التعاون مع مؤسسات المجتمع العاملة في مجال التعليم، والإعلام والاتصال وغيرها من المؤسسات.
- ٦- استخدامه لنشر التعليم لأكبر عدد ممكن من الدارسين في أسرع وقت مثل حملات محو الأمية، والتثقيف الصحي وغيرها من القضايا الملحة .
- ٧- التعلم في أي مكان سواء أكان داخل الوطن، أم خارجه دون تحمل مشقة السفر، وتكاليف المعيشة، والانتقال.
- ٨- تحقيق لامركزية العملية التعليمية من خلال نشر مراكز دراسية تكون قريبة من محل إقامة الدارسين، وبما يساعد أيضاً على ربط التعليم بالواقع المحلي^(١).
- ٩- يعتبر نظام التعليم المفتوح، والتعليم من بعد أقل تكلفة من نظم التعليم الأخرى^(٢).

ج- برامج الدراسات الحرة:

تقدم هذه البرامج لفئة من الكبار حصلت على قدر مناسب من التعليم ومع ذلك ترغب في زيادة معلوماتها حول موضوع معين من الموضوعات أو تكوين مهارة خاصة يستكملون بها ثقافتهم أو مطامعهم^(٣).

وتقدم الجامعات هذه البرامج من خلال:

١- مراكز وأقسام الخدمة العامة التابعة لها:

- وتتميز برامجها بالتنوع والمرونة وتتناول موضوعات ومجالات تتفق واحتياجات المشتغلين بمختلف مرافق الحياة العامة، وتقوم فلسفة الخدمة العامة على الأسس والمبادئ التالية:
- التعليم لا ينتهي بالتخرج من التعليم النظامي إلى الحياة العملية، فالتعليم عملية مستمرة وهذا الاستمرار يجب أن يتناول شتى نواحي الحياة.
 - إن الكبار بحكم طبيعتهم يرغبون في التعليم، ويستطيعون تحقيق ذلك، ولكن القدرة على الدراسة والتحصيل تضعف إذا أهمل استخدامها. ومن ثم تبدو أهمية إتاحة الفرصة لاستمرار عملية التعليم.

(١) نجوى يوسف جمال الدين: في اجتماعات التعليم من بعد رؤية حول واقع التعليم من بعد ودوره في مواجهة مشكلات

المجتمع، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢. ص ٢-٣

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية: " التعليم عن بعد والتعليم المفتوح"، وقائع ورشة

العمل العربية حول التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الفترة من ٣١ يوايو إلى ٣ أغسطس ٢٠٠١، تونس،

المنظمة، ٢٠٠١. ص ٤

(٣) إبراهيم محمد إبراهيم، عبد الراضي إبراهيم محمد: استراتيجيات تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجاً، القاهرة،

مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠. ص ١٨٥

- تكمن في الإنسان طاقات متعددة، ولكن الافتقار إلى المعرفة كثيراً ما يجعل من المتعذر توجيه تلك الطاقات^(١).

وتقدم الجامعات هذه البرامج لخدمة أفراد المجتمع، في إطار حاجتهم وحاجات المجتمع بغض النظر عن كونهم مؤهلين أو غير مؤهلين^(٢) وتضم الأنشطة التعليمية المصممة بهدف تشجيع الفرد على تقييم ذاته وإحساسه بالرضا، وإحساسه بالمجتمع والأسرة ونفسه^(٣).

وهذه البرامج تتعلق بالتدريب على مهنة أو حرفة معينة، كما تختلف عن التعليم المستمر لأشخاص حصلوا على تعليم جامعي سابق. فهي تتوجه إلى أفراد المجتمع الراغبين في اكتساب المعرفة العلمية في موضوع من الموضوعات أو في الحصول على ثقافة عامة في فرع من الفروع.

ومن هذه البرامج، برنامج تربية الزهور، وتنسيق الحدائق، وتربية النحل، وتربية الطفل، وإصلاح الأجهزة المنزلية الإلكترونية، والعناية بالمرأة الحامل، والعناية بصحة الإنسان، والتغذية السليمة، والاحتفاظ باللياقة البدنية، والمحافظة على البيئة، وصيانة الأثاث. ويدخل في هذه البرامج أيضاً برامج متنوعة في الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تعد في المنزل، كذلك ما يتعلق بتعليم العزف على آلة موسيقية معينة، والرسم بأنواعه والتصوير الفوتوغرافي وتعليم الكمبيوتر وغيرها^(٤).

وبذلك نجد أنه لا يمكن أن تنظم تلك البرامج بمعزل من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، ومن ثم تنظم على أساس أنها وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتساهم في رفع مستوى الدخل وزيادة الإنتاج، وتطوير المهارات الفنية والتكنولوجية لخدمة الفرد والجماعة والمجتمع^(٥).

٢- مراكز تعليم اللغات بالجامعات:

حيث تنظم عدداً من الفصول تقدم من خلالها برامج لتعليم اللغات، منها إنجليزي، فرنسي، ألماني، أسباني، عبري وغيرها، وتسير هذه المراكز غالباً على نظام الدورات وتستغرق كل دورة عادة ما بين شهر وثلاثة أشهر، وفي بداية كل دورة يعقد امتحان لتحديد مستوى الدارسين^(٦).

(١) إبراهيم محمد إبراهيم، مصطفى عبد السميع محمد: *التعليم المفتوح وتعليم الكبار. رؤى وتوجهات*، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤. ص ٥٦

(٢) محمد عبد الرحمن فهد الدخيل: مرجع سابق . ص ٩٧

(٣) باتريشيا هـ. كروسون: *الخدمة العامة في التعليم العالي الممارسات والأولويات*، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٦. ص ٦٢

(٤) فتحي والي : مرجع سابق . ص ٧

(٥) محمد مالك محمد سعيد: " برامج خدمة المجتمع الجامعية دراسة مقارنة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة " ، *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، السنة الخامسة، العدد الحادي عشر، كلية التربية جامعة الزقازيق، الزقازيق ، ١٩٩٠. ص ٣٤٨

(٦) إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد: مرجع سابق . ص ٥٦

د- التأهيل والتدريب:

في هذا المجال نجد هناك فئة من الكبار في حاجة إلى تأهيل لأنهم لم يعدوا أساساً للعمل الذي التحقوا فيه، كما نجد فئة أخرى من الكبار في حاجة إلى تدريب وذلك لرفع مستواهم في مجال تخصصهم حتى يتكيفوا مع نوعية العمل الجديد^(١).

أن التغيير المتسارع في المعرفة وخاصة المعرفة العلمية التي تتراكم كل ثمانية عشر شهراً مع ثورة الاتصالات جعل الأسواق والاختراعات تزداد سرعة وتتغير، وهذا فرض أنواعاً من المهن والوظائف لم تكن موجودة من قبل، وهذا يتطلب تعليماً مستمراً وتدريباً معاوذاً حتى يتسنى لطالبي العمل اللحاق بالتغيرات الحادة في سوق العمل إلى الدرجة التي تتوقع فيها بعض الدراسات أن الفرد يمكنه أن يغير وظيفته من ثلاث إلى أربع مرات طوال حياته، وهذا يعني أن الحديث عن سنوات معينة للدراسة وسنوات محددة للعمل مدى الحياة أصبح لا يتفق مع متطلبات عصر ما بعد الصناعة، حيث ثورة المعلومات التي جعلت التغيير المتسارع سمة أساسية في شتى المجالات، ومنها العمل^(٢).

لذلك أصبح سوق العمل يحتاج إلى مهارات وصفات جديدة ينخرط فيها الأكثر تعليمياً والأكثر خبرة، ولكن لبعض الوقت وليس مدى الحياة، وهذا يلقي بعبء أكبر على برامج تعليم الكبار في المستقبل القريب^(٣). وبذلك يصبح التأهيل والتدريب "جزءاً أساسياً في حياة الشعوب خاصة المتقدمة، ومطلباً ضرورياً لمواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية في سوق العمل والسياسة وتغيراتها والتطور التكنولوجي والاقتصاد ومتطلباته^(٤).

بما أن طبيعة العمل في برامج تعليم الكبار ومراكزه تختلف عن طبيعة العمل في النظام التعليمي فإن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى نوعيات معينة من العاملين تتوفر لهم إمكانات تأهيلية، وتدريبية حتى يضطلعوا بأدوارهم على أفضل وجه وعليه تصبح مسؤوليات الجامعات في هذا الجانب ومن خلال كلياتها ووحداتها، وأقسامها المتخصصة إعداد وتدريب العديد من الفئات في هذا الميدان بما يمكنها من النهوض بواجباتها في مجال التخصصات المختلفة التي يتشعب لها العمل في مجال تعليم الكبار^(٥)، حيث تتعدد نوعيات العاملين في تعليم الكبار إلى حد كبير يصعب حصرهم وذلك بتعدد برامج تعليم الكبار، وتنوعها وامتداد تعليم الكبار إلى كثير من المجالات المهنية والتخصصية^(٦).

(١) محمد متولي غنيمه ، إبراهيم محمد إبراهيم: مرجع سابق . ص ١٢٨

(٢) طلعت عبد الحميد: " الجامعة وإشكالية الكوكبية " ، المؤتمر القومي السنوي السابع لمركز تطوير التعليم الجامعي

"الجامعة في المجتمع" من ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠ ، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ . ص ٨٧

(٣) طلعت عبد الحميد فايق: " مستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي في ظل الكوكبية " ، مجلة تعليم الجماهير، السنة

٢٨، العدد ٤٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٤ . ص ١٥٤

(٤) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: " التربية المستمرة في عالم عربي متغير " ، مجلة تعليم الجماهير ، السنة ٢٧،

العدد ٤٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠٠ . ص ٩

(٥) عبد الله بيومي وآخرون: مرجع سابق . ص ٤

(٦) سامي محمد نصار، فهد عبد الرحمن الرويشد : مرجع سابق . ص ٢٢٦

كما أن الجامعات بما تملكه من معارف حديثة وخبرات واسعة عالية وكوادر معدة إعداداً رفيعاً يجعلها أدرى بما يطرأ من تغيرات، وما يلزم التدريب عليه من المواد المهنية، وغيرها لمعلمي الكبار وكافة العاملين في قطاع التعليم غير النظامي.

وتتعدد أشكال البرامج التدريبية التي تقوم الجامعة بإعدادها لتحقيق أهداف تدريب معلمي الكبار، وهذه البرامج تتنوع في طبيعتها، ومستوياتها، ونشاطاتها، وأساليبها الفنية مع كل فئة من فئات المعلمين. فهناك برامج التأهيل، وهذا النوع من البرامج يمكن أن يوجه إلى المتعلمين غير المؤهلين تربوياً وأكاديمياً، وبرامج استكمال التأهيل، أو التدريب الإضافي وتخصص لاستكمال الإعداد السريع المتخصص للمعلمين المؤهلين ممن تنقصهم بعض النواحي التي تتطلبها طبيعة الأعمال التي يقومون بها.

كذلك البرامج التجديدية التي تهيئ تحديث معلومات المعلمين المؤهلين لمسايرة المناهج والتطورات الحديثة، أما برامج التوجيه فتوجه للمعلمين الجدد قبل التحاقهم بالعمل في التدريس لاكتساب المهارات التدريسية والتربوية اللازمة للاندماج في حياتهم التعليمية والتربوية، وتعريفهم بمشكلات كافة أفراد المجتمع المحلي والمدرسي. كما أن هناك برنامج الترقية وهو يعد المعلمين للانتقال إلى وظائف أعلى، ويستهدف تعريفهم بمهام وظائفهم الجديدة وتدريبهم عليها^(١).

بالإضافة إلى الدور الذي تنهض به الجامعات في إطار العديد من مجالات تعليم الكبار

، فإنه يمكن كذلك أن تسهم في هذا المجال بما يلي :

أ- البحث العلمي في مجال تعليم الكبار:

تضطلع الجامعات بدور واضح في مجال البحوث والدراسات في مجال تعليم الكبار من خلال ما يتوفر لها من إمكانيات مادية وبشرية ونتيجة لحدثة هذا الميدان مقارنة مع غيره من الأنظمة التعليمية والتربوية، فإن هناك جوانب عديدة تحتاج إلى البحث والتأمل والدراسة.

وفي هذا الإطار يصبح للجامعات دور واضح في تأصيل علم تعليم الكبار بحيث تتوفر الأطر المرجعية له، لكي يقوم على أسس وأصول علمية، تساهم الجامعات بصورة واضحة في وضعها، وإخضاعها للبحث المستمر والمراجعة الدائمة في ضوء الأساليب العالمية المعروفة.

فلا زالت هناك حاجة للبحث العلمي في واقع الأمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وفي مشكلاتها والطرق والأساليب والوسائل الفعالة لمواجهتها، وظاهرة التسرب والانقطاع والارتداد إلى الأمية، وعلاقة محو الأمية بالتعليم النظامي، والتربية المستمرة والتعليم الذاتي، والتوعية والإعلام في محو الأمية، والخطط والبرامج والمناهج وتقويمها^(٢)، والبحوث الأساسية في سيكولوجية الكبار وإمكانية تعليم الكبار والخصائص الجسمية والسيكولوجية للكبير، والمواد التعليمية، وأهمية استخدام الوسائل

(١) ضياء الدين زاهر : تعليم الكبار منظور استراتيجي، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ . ص ١٥٧-١٥٨

(٢) عبد الله بيومي وآخرون: مرجع سابق . ص ٥

السمعية والبصرية في برامج محو الأمية، والدراسات المقارنة في مجال تعليم الكبار، والجوانب الإدارية والتنظيمية في برامج تعليم الكبار^(١)، والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق من الاستثمار في تعليم الكبار، وطرق التدريس وأساليب التعليم، وحفز الكبار على التعليم، والتعلم^(٢) وغيرها من الجوانب التي تحتاج إلى البحث والدراسة.

ب- تقديم الدراسات الجامعية في مجال تعليم الكبار :

يقصد بالدراسات الجامعية، كافة البرامج التي تقدمها الجامعات لمنح درجات جامعية في تخصص تعليم الكبار، سواء أكانت برامج لإعداد المعلمين، أو للخبراء والمتخصصين، أو لمعدي المواد التعليمية، أو غير ذلك من المشتغلين بتعليم الكبار، وذلك في إطار الدراسة الجامعية المنتظمة وتتقسم هذه الدراسة إلى عدة أنواع، منها ما تتم في أقسام تعليم الكبار بكلية أو معاهد تعليم الكبار، وهي تقبل الحاصلين على الثانوية العامة، ويحصلون على درجة جامعية في تعليم الكبار.

كذلك الدراسات في أقسام تعليم الكبار في بعض الجامعات وتقبل الحاصلين على الثانوية العامة، وتمنح درجة البكالوريوس في تعليم الكبار بعد الدراسة لمدة من أربع إلى خمس سنوات. والدبلوم في تعليم الكبار، حيث يقبل الحاصلين على درجة البكالوريوس، ويمضي الطالب فترة دراسية لمدة عام، أو عامين ثم يمنح بعدها الدبلوم. كذلك تقدم بعض أقسام كليات التربية درجة الماجستير والدكتوراه في تعليم الكبار. كما قد تقدم الجامعات مقرر تعليم الكبار، وهو مجرد مقرر دراسي يدرسه الطلاب في بعض الأقسام التي يتخرج منها معلمون قد يعملون بتعليم الكبار مثل شعبة التعليم الابتدائي أو التعليم الأساسي في كليات التربية^(٣).

كذلك يمكن للجامعات أن تسهم في مجال تعليم الكبار بعرض المشكلات المتعلقة بالتنمية، وتعليم الكبار، واقتراح الحلول لها، وذلك عن طريق الندوات، والمؤتمرات والاجتماعات المتخصصة^(٤).

٥- الانتفاع بالمنشآت الجامعية:

تحتوي الجامعة على العديد من المنشآت التي يمكن أن تقدم خدماتها للمجتمع، فهناك المنشآت الرياضية حيث يوجد بكل جامعة تقريباً إستانداً رياضياً، يحتوي على ملاعب وصالات ألعاب، حيث يمكن أن تشجع الجامعة أهالي المدينة التي يوجد بها هذه المنشآت لاستخدامها خلال العطلات الصيفية، على أن يكون هذا الاستخدام مقابل اشتراك موسمي^(٥).

(١) محمد عمر الطنوبي: المرجع في تعليم الكبار، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٤. ص ٣٨٤-٣٨٥

(٢) على الكاشف: "إشكالية الأطر النظرية والاتجاهات المنهجية في بحوث تعليم الكبار والتعليم المستمر"، المؤتمر

العلمي الرابع للأمية في الوطني العربي "التحدي والمواجهة للأسرة والمجتمع" من ٢-٣ فبراير ١٩٩١،

القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٩١. ص ٥٧١

(٣) رشدي أحمد طعيمة: مرجع سابق. ص ١١١-١١٢

(٤) فخر الدين القلا: محو الأمية وتعليم الكبار، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٣. ص ١٢١

(٥) عنتر لطفى محمد، فاطمة عبد القادر حسن: مرجع سابق. ص ٦٦

كذلك المستشفيات الجامعية وما يتبعها من عيادات ومراكز طبية، فبالرغم من أنها تخدم بالدرجة الأولى أغراض التدريس والتدريب والبحث العلمي لطلبة كليات العلوم الطبية، إلا أنها تعتبر مركزاً للطب المجتمعي حيث تسهم بدرجة عالية في سلامة المجتمع وتحقيق مبدأ الصحة للجميع. كذلك تقوم بعض الجامعات بإنشاء مدرسة وروضة نموذجية تابعة لها في إدارتها والإشراف الفني عليها، تخدم بها أكثر من غرض فهي تقدم خدمة تربوية مميزة لأبناء العاملين في الجامعة، ولأبناء المجتمع المحلي، وتستخدم لأغراض التربية العملية لطلاب كلية التربية، ونمطاً تدريبياً للمعلمين والإداريين في مجال التربية.

كما تعتبر المكتبة الجامعية وفروعها مصدراً رئيسياً وهاماً للمعلومات في مختلف الميادين والحقول للطلبة والأساتذة بالجامعة، وكذلك الباحثين والدارسين والمطالعين من أفراد المجتمع المحلي. كما تعتبر وسائل الإعلام الجامعي من وسائل الاتصال الجماهيرية حيث توجه خدماتها للمجتمع المحلي الذي توجد به الجامعة، وهي تشمل الصحف والنشرات والمحطات والشبكات التليفزيونية والإذاعية المغلقة التي تقدم من خلالها برامج التعليم المستمر، وبرامج الإرشاد والتثقيف المجتمعي المختلفة.

وتشتمل الجامعة عادة على عدد من المتاحف والمختبرات التي تخدم أغراضها التعليمية والبحثية، إلا أن لها دوراً كبيراً في مجال الخدمة العامة، فالمتاحف تعد مصدراً هاماً لتثقيف المجتمع، والمختبرات الجامعية تعد مصدراً موثوقاً لإجراء الفحوصات والتجارب الخاصة بصحة الإنسان وبيئته، كما تسهم في تدريب الفنيين والباحثين وغيرهم على استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة في مجال عملهم. هذا بالإضافة إلى دور مطبعة الجامعة كدار للنشر تهدف إلى نشر المعرفة المتخصصة وتعميمها، وتوصيلها لكل أفراد المجتمع، ونشر كتب الأساتذة والمفكرين من المجتمع المحلي وإصدار المجالات العلمية وتوزيعها على الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية والبحثية^(١).

سوف تسعى الدراسة في الفصل التالي لتعرف واقع الدور الذي تنهض به جامعة القاهرة وفروعها بالفيوم، وبني سويف في تنمية المجتمع، بعد التعرف علي هذا الدور، كما تناولته الأدبيات النظرية.

(١) سميح أبو مغلي وآخرون: مرجع سابق . ص ٥٧٨-٥٨٥، ص ٥٨٨-٥٨٩